

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٧٨** (المستأنفة ١)

الأربعاء، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير جون ساورز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	تركيا	السيد غومروكجو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد بلخير
	الصين	السيد هو بو
	فرنسا	السيد فيفر
	فييت نام	السيد تا نهونغ دنه
	كرواتيا	السيدة تشاتشيك
	كوستاريكا	السيد غييرميت
	المكسيك	السيد فارغاس
	النمسا	السيد لوتيروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أحمد
	اليابان	السيد كيمورا

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

09-44471 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنه بالإضافة إلى قائمة البلدان التي ذكرتها هذا الصباح، فقد تلقيت رسالتين من ممثلي نيبال وجمهورية فنزويلا البوليفارية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلا البلدين المذكورين آنفا مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يسرني حقا، سيدي الرئيس، أن أشارك في هذه المناقشة تحت قيادتكم وتوجيهكم.

يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز، وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العلنية وعلى فرصة الإعراب عن آرائنا وتشاطرها في هذه المرحلة المهمة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث مناقشات السياسات والتوجه في المستقبل. نشكر السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني على بيانيهما المفيدين والزاخرين بالمعلومات.

ما فتئت الحركة تؤكد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي ألا تستخدم كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، التي يتعين التصدي لها بأسلوب متسق جيد التخطيط ومنسق وشامل مع الاستعانة بالأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية ذات الصلة. وما زالت حركة عدم الانحياز ترى أنه ينبغي أن تولي الأمم المتحدة اهتماما كبيرا للأسلوب الذي يمكن أن تستمر تلك الجهود من خلاله بدون انقطاع بعد مغادرة عمليات حفظ السلام، بغية كفالة تحول سلس صوب سلام دائم واستتباب الأمن وتحقيق التنمية.

وترى حركة بلدان عدم الانحياز أنه ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تحترم بشكل دقيق المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن التي نشأت لتنظيم حفظ السلام بوصفها مبادئه الأساسية، وهي موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس، والحياد. ولا يمكن أن يوضع مفهوم الدفاع عن الولاية في نفس مرتبة هذه المبادئ الثلاثة التوجيهية، لأن تطبيقه مقصور على المستويين التشغيلي والتكتيكي.

وتؤكد الحركة أيضا أنه ينبغي التقيد في هذا الصدد باحترام مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون التي تدخل بالضرورة ضمن نطاق ولايتها المحلية.

وتستمر الحركة في التشديد على أنه ينبغي تزويد عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من البداية بالدعم السياسي، والموارد البشرية والمالية واللوجستية الملائمة، وبولايات محددة تحديدا واضحا وقابلة للتحقيق. ذلك أن مصداقية الولايات المأذون بها تتوقف على وضوحها وإمكان تحقيقها.

ويبرز إنشاء عمليات معقدة لحفظ السلام في الأعوام الأخيرة أهمية التخطيط الجيد والتصميم الدقيق للعملية السياسية التي تتمتع بدعم الأطراف في الصراع. وأفضل طريقة لضمان كفاءة الأداء في حفظ السلام وتحقيقه للسلام والأمن والتنمية بشكل دائم هي موافقة الأطراف على عملية السلام وتقيدها بها منذ البداية.

وفيما يتعلق بتأمين الموارد المالية واللوجستية اللازمة، تشدد الحركة مجددا على أن جميع الدول الأعضاء تسهم في الميزانية وأنه لا ينبغي إيجاد أي امتيازات خاصة أو الاعتراف بهذه الامتيازات. وينبغي علينا بدلا من ذلك أن نواصل جميعا العمل على بقاء هذه الأداة الفريدة تحت تصرف الأمم المتحدة. ومن العوامل الرئيسية لتعزيز وتقوية قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الراهنة التخطيط وتخصيص الميزانيات بشكل أفضل، وتحسين القدرة الإدارية والتنظيمية، وتنشيط التعاون الثلاثي بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة وهذا المجلس.

ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تتضافر جميع المبادرات والعمليات لضمان استمرارية عملية الإصلاح والتنسيق بين جميع الجهود وتوجيهها على نحو متسق واستراتيجي لأغراض حفظ السلام. وبادئ ذي بدء، ينبغي للجمعية العامة ولجنتها الخاصة المكلفة باستعراض جميع جوانب عمليات حفظ السلام، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، أن تعمل بشكل يكفل تآزر الجهود المبذولة لبلوغ أهدافنا الجماعية.

ولا تزال البلدان المساهمة بقوات من أعضاء الحركة ملتزمة بتحقيق هذه الأهداف وذلك بتوفيرها ٨٧ في المائة من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وتقتضي هذه الحقيقة التي لا مراء فيها حتمية مشاركة هذه الدول على نحو مجدٍ في جميع جوانب عملية حفظ السلام المعنية ومراحلها.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهد الذي يبذله فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام لاستطلاع آراء البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بمختلف جوانب عمليات حفظ السلام الحالية. وتعرب الحركة أيضا عن تقديرها لدعوة المجلس من خلال مشروع بيانه الرئاسي اليوم إلى تعميق التشاور عن طريق آلية التعاون الثلاثي. وسوف تقدم الحركة بدون شك في الوقت المناسب آراءها بشأن كيفية تنشيط هذا التعاون. وفي هذا السياق، ترسي الورقة المفاهيمية التي أعدتها رئاسة المملكة المتحدة بعض الخيارات الواعدة للنهوض بالحوار وتبادل الآراء.

وبالنظر إلى ولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي تعيد الجمعية العامة تأكيدها على مر السنين، فإن هذه اللجنة لا تزال:

> ”محفل الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة على تنفيذ عمليات حفظ السلام ...“ (*A/63/19*، الفقرة ١٨).

ذلك أن خبرتها المبنية على مناقشات واسعة في المجال العسكري وفي مجال السياسات يمكن أن تلبي احتياجات هذا المجلس إلى هذه الخبرة. وقد وفرت اللجنة، التي تعرف أيضا بلجنة الأربعة والثلاثين، على الدوام الإطار اللازم لمناقشة عمليات الإصلاح مثل تقرير الإبراهيمي، وخطة إصلاح عمليات السلام حتى عام ٢٠١٠، وإعادة التشكيل الرئيسية لإدارة عمليات حفظ السلام، وإنشاء إدارة الدعم الميداني.

ويلزم أن تنظر لجنة الأربعة والثلاثين في التقييمات والتوصيات الواردة في الورقة غير الرسمية التي أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بعنوان ”خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة''، وقد أحاطت اللجنة علما بها في دورتها الماضية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن اللجنة الخاصة لا تزال هي المنتدى الملائم لمناقشة الأفكار والمقترحات الواردة في هذه الورقة غير الرسمية، كالأخذ بنهج قوي تجاه حفظ السلام.

وستدرس الحركة بإمعان الورقة غير الرسمية التي أعدتها الأمانة العامة وتقدم ملاحظاتها وتعليقاتها بنفس الطريقة التي قدمتها بها فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية والمبادئ المشار إليها داخل الأمانة باسم ''وثيقة المبادئ الرئيسية''.

وقد قدمت الحركة آراءها مرتين هذا العام، خلال المناقشة الأولى والثانية، في ظل الرئاستين الفرنسية والتركية على التوالي، وتود أن تؤكد اليوم مجددا استعدادنا لتعميق المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس من أجل التصدي للتحديات الناشئة، جاعلين السلام والأمن هدفنا الرئيسي ومرجعنا. ونجدد أيضا مناشدتنا لجميع البلدان المتقدمة نموا أن تشترك في النهوض بعبء حفظ السلام. ذلك أنها بإشراك جنودها والتعامل مع الصعوبات التي تنبع من عمليات نشرها في بيئات معادية وسياقات سياسية صعبة ستبرهن على وجود شراكة حقيقية فيما بين الدول الأعضاء وتسهم باستجابات ضرورية للغاية في الاتجاه الذي تتخذه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المستقبل.

وأشكركم يا سيدي الرئيس على سعة صدركم، وأرجو لكم كل التوفيق في مساعيكم الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الطيبة. وأعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم مناقشة اليوم. ومراعاة للوقت، واستجابة لطلبكم، سيدي، في بداية هذه الجلسة، سأدلي بنسخة موجزة من بيان كندا، وأود الإشارة إلى أنه يجري الآن تعميم النص الكامل لهذه الملاحظات في شكل ورقي.

تعرب كندا عن ترحيبها بالاهتمام المتجدد الذي يوليه المجلس لمستقبل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة، ولا سيما المبادرة التي سيضطلع بها وفدكم يا سيدي ومبادرة فرنسا، فضلا عن جهود فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة قديرة من اليابان.

وتتقدم كندا أيضا بالشكر لوكيلي الأمين العام آلان لوروا وسوزانا ملكورا على إحاطتيهما الإعلاميتين في وقت سابق وعلى الجهود الجماعية التي بذلتها إدارتاهما في إصدار الورقة غير الرسمية المعروضة علينا اليوم. إن الرؤية المتمثلة في تجديد الشراكة التي قدمتاها لنا هي رؤية بالغة الأهمية، ونعتبر هذه الورقة غير الرسمية إسهاما جديا وتطلعيا في الحوار المستمر بشأن مستقبل حفظ السلام.

ويمثل البيان الرئاسي الذي سيجري اعتماده عقب هذه الجلسة استجابة مبدئية طيبة. ونرحب بشكل خاص بالإنجازات التي تحققت في مجال تحديد المعايير الهام وفيما يتعلق بتصميم ولايات ذات مصداقية وقابلة للتحقيق، فهي حجر الزاوية في فعالية عمليات الأمم المتحدة. وما أعرِب عنه في البيان الرئاسي من التزام بالدخول في مشاورات أعمق وأكثر فائدة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة أمر مشجع كذلك، وتتطلع كندا إلى القرارات التي يتخذها المجلس في المستقبل عن كيفية الاستمرار في الاضطلاع بهذا الالتزام.

لقد حققت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إنجازات كثيرة على مر السنين. وحالت أنشطة حفظ السلام دون الانتكاس والعودة إلى الصراع العنيف، وهيأت الأوضاع اللازمة للسلام الدائم، وأنقذت الأرواح.

غير أنه لكي يظل حفظ السلام أداة صالحة وفعالة لإدارة الصراع، لا بد لممارسته من التكيف وفقا لاحتياجات البيئات المتزايدة التعقيد التي يجري فيها نشر البعثات. وسيتطلب تحقيق هذا الأمل مواصلة بذل الجهود واستمرار إحراز التقدم في كل من السياسة العامة لحفظ السلام والممارسات المتعلقة به.

ومن الواضح أن عمليات حفظ السلام تبلغ أقصى درجة من الفعالية حين يدعمها توافق آراء سياسي متين. غير أن من الواضح بنفس القدر أن الأعضاء بصفة عامة ما زالوا يتلمسون طريقهم فيما يتعلق بالآثار التي ينطوي عليها الكثير من التحديات الجديدة والناشئة التي تواجهها عمليات السلام.

وسيقتضي تجديد الشراكة العالمية الذي تدعو إليه الورقة غير الرسمية إجراء مشاورات شاملة على صعيد السياسات العامة مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة. ومن بين القضايا التي نرى أنها ستفيد من المناقشات في المستقبل نطاق الولايات، وطرائق القيام بها، والأبعاد السياسية لعمليات حفظ السلام، وتوفير الموارد. ونرى أن الفهم المشترك لهذه المسائل بين صفوف الأعضاء بصفة عامة هو من صميم أي جهد يبذل لتجديد الدعم العريض القاعدة للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، ونتطلع إلى الاشتراك في مناقشة شاملة مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذه المسائل كافة في الأشهر المقبلة.

ولا ينبغي أن يحول استمرار وجود قضايا معقدة من حقها أن يجري مزيد من التداول بشأنها دون إحرازنا بعض التقدم في الأجل القريب حيثما يمكن إحرازه. ونحن نرى أنه يمكن اتخاذ عدد من الخطوات العملية على الفور بغية تحسين عمليات حفظ السلام من حيث الولاية والدعم والتنفيذ. سأكتفي بإبراز ثلاث من تلك الخطوات.

أولا، التشاور المعزز مع البلدان المساهمة بقوات والكيفية التي تتشاور بها هذه الهيئة مع تلك البلدان فيما يتعلق بولايات البعثات، تبرز مرارا وتكرارا في جدول أعمال الشراكة الجديدة. وتعتقد كندا أن هذا الحوار أمر جوهري لصياغة الشراكة التي تتوخاها تلك الوثيقة. لذلك، نناشد الأمانة العامة ومجلس الأمن اتخاذ خطوات عملية لتعزيز تلك المشاورات. ونرحب بالمقترحات الواردة في هذا الصدد. وعلى وجه التحديد، نناشد المجلس العمل على أن تتم تلك المشاورات خلال مرحلة إقرار الولاية وليس فيما يليها من مراحل. وفي رأينا، لن تكون تلك العملية مرهقة بالضرورة، كما أنها لا تعني بأي شكل من الأشكال تآكلا في السلطة الأساسية للمجلس فيما يتعلق بصياغة الولايات والموافقة عليها. غير أن التشاور المسبق بين هذه الهيئة والأمانة العامة، من جهة، وأولئك المكلفين بتنفيذ المهام المنصوص عليها في الولايات، من جهة أخرى، والتجاوب المخلص معهم سيعود بالنفع على جميع الأطراف.

ثانيا، تعزيز التوافق السياسي الذي ترتكز عليه عمليات السلام، كل على حدة. وكما نوّه إلى ذلك متكلمون آخرون في هذه المناقشة، فإن تحسين الدعم السياسي المقدم من القوى الإقليمية والمانحين والبلدان المساهمة بقوات، وكفالة استدامة ذلك الدعم، أمر في غاية الأهمية. لقد تعلمنا من دروس الأعوام السابقة أن الأهداف المشتركة وتنسيق التعاون بين التحالفات المساندة لبعثة بعينها، مثل التحالف الداعم لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أمور يمكن أن تولّد دعما سياسيا ودبلوماسيا وعمليا قيّما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإن كنا ندرك أن ذلك النموذج قد لا يكون بالضرورة صالحا لجميع البعثات، نعتقد في المقابل أن تلك الممارسة يمكن، بل ينبغي، أن تعمّق بدعم نشط من المجلس.

وأخيرا، لي كلمة فيما يتعلق بالأبعاد غير العسكرية لعمليات حفظ السلام. ثمة إدراك متنام بين الأعضاء أن الشرط الأساسي لخروج بعثة حفظ سلام بنجاح هو توطيد المؤسسات الوطنية المشروعة القائمة على شئون الأمن والعدل. وبالفعل، فإن هناك الآن اقتناع بأن حفظ النظام، وإصلاح قطاع الأمن، وكفالة سيادة القانون، يعترف بأنها هي المهام الأساسية المنوطة بحفظ السلام في مفهومه العصري. ويجب أن تبرز تلك الحقيقة من خلال أعمالنا واستثماراتنا. وفي المرحلة التالية للاستعراض الذي نحن بصدده، فإن كندا ترحب بالمزيد من التقصي بشأن مجموعة التحديات تلك، وتحديدا إعداد توجيه استراتيجي لمستقبل جهود الأمم المتحدة لحفظ الأمن يحدد الاحتياجات، بما فيها المهارات المتخصصة المطلوبة لمكافحة الجريمة المنظمة والتحري بشأن العنف القائم على أساس الجنس، كما يقيّم النطاق المحتمل للطلب على الخدمات الشرطية وكيفية توفيرها، بما في ذلك استعراض وحدات الشرطة المشكّلة واستنباط نماذج نشر بديلة.

في الختام، يود وفدي أن يتقدم بالشكر مجددا للأمانة العامة ولوفود المملكة المتحدة وفرنسا واليابان للجهود الجبارة التي تبذلها من أجل إحراز تقدم في تنفيذ جدول الأعمال هذا. وبوسعي أن أؤكد لهم أن كندا ستقدم دعمها الكامل خلال المرحلة القادمة من هذه المبادرة الهامة، بما في ذلك في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي اللجنة الخامسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كندا للمساهمة التي قدمها وفدها في هذه المناقشة خلال الأشهر والأعوام الماضية.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي لمن سبقوني لأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نود أن نشكر وكيلي الأمين العام آلان لوروا وسوزانا ملكورا على الملاحظات الهامة التي أدليا بها. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق المندوب الدائم للملكة المغربية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

نرحب بإقرار المجلس بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شراكة عالمية فريدة تجمع بين التزامات ومساهمات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى جميع أصحاب المصلحة، من باب التعاون المتبادل، أن يقفوا صفا واحدا وأن يوحدوا الجهود بدافع مشترك هو مواجهة تحديات حفظ السلام بشكل فعال.

في الواقع، ليس هناك نقص في الأفكار والمبادرات. لقد شهدنا العديد من العمليات التي أطلقها المجلس بمبادرة منه أو من فرادى الدول الأعضاء أو الأمانة العامة بغية تحسين الشراكة العالمية في هذا الصدد. ومع ذلك، إذا نحن أردنا لأصحاب المصلحة أن يتولوا زمام العملية، في نهاية المطاف، لا بد أن نخلص إلى إطار واحد متفق عليه، يضم كل تلك المبادرات الهادفة إلى إحراز تقدم في العملية.

نلاحظ أن المجلس، من جانبه، قد وضع مؤخرا معايير ضمّنها عددا من قراراته المتعلقة ببعثات بعينها لحفظ السلام. ومن الجوانب الإيجابية لتلك المعايير التركيز على الآجال الزمنية وخطط العمل الاستراتيجية بما يكفل متابعة التقدم المحرز. كذلك نشيد بالجهود التي يبذلها المجلس لتطوير ممارسات تهدف إلى تحسين الرقابة الجماعية، كما نقدر جهود المجلس الهادفة إلى تعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة من أجل تحسين التخطيط لعمليات حفظ السلام والرقابة عليها.

وفي ذلك السياق، نشكر وكيلي الأمين العام آلان لوروا وسوزانا ملكورا على الورقة غير الرسمية التي قدماها، المعنونة ”جدول أعمال جديد للشراكة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. إن تلك الورقة غير الرسمية تمثل حقا إسهاما قيّما في المداولات الأوسع نطاقا بشأن أفضل السبل للتصدي لتحديات حفظ السلام. كما أن بالإمكان الاستفادة من تلك الوثيقة كأساس لمزيد من الجهود العملية. إننا نأمل أن تتناول الدول الأعضاء محتويات الورقة بالنقاش الجاد وأن يستفاد منها لأغراض الاستعراض الشامل الذي ستجريه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤).

تؤمن إندونيسيا أن صياغة ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ تتطلب مشاورات هادفة ومتعددة المراحل بين المجلس وأصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة.

وعلى الجانب العملياتي، ينبغي أن تكون المعايير التي يحددها المجلس هي أساس قياس نجاح أو فشل بعثة بعينها في بلوغ أهدافها. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لسد الفجوات بين الولايات التي يقرها المجلس ومفهوم العمليات وقواعد الاشتباك التي تمثل الدليل التوجيهي لحفظة السلام على أرض الواقع. وغالبا ما يكون هناك غياب لمعايير واضحة بشأن الأعداد والأنواع المطلوبة من الأفراد والعتاد المطلوبين لتغطية ولايات شاسعة ومعقدة لبعثة ما بغرض حماية المدنيين.

ثمة حاجة إلى وضوح تلك المعايير لضمان نجاح بعثة حفظ السلام، وبالتالي الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويجب هنا التشديد على أهمية الاتساق والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

إننا نشاطر الرأي المضمّن في ورقة الأفق الجديد فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد المتطلبات اللوجستية والتدريبية ومتطلبات التجهيز للبعثات وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء. ونتطلع في هذا السياق إلى مشروع المذكرة التوجيهية الاستراتيجية بشأن فعالية عمليات حفظ السلام التي تعكف الأمانة العامة على إعدادها والمتوقع صدورها قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

كذلك نشجع تعزيز التعاون المنهجي بين أصحاب المصلحة في مسألة حفظ السلام والذي يمكن أن يحدد أبعاده الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بالتعاون مع لجنة الـ ٣٤. وفي الوقت الذي نحيط علما بتعهدات مجلس الأمن بالسعي جاهدا إلى التفاعل بشكل أفضل مع البلدان المساهمة بقوات وتبادل المعلومات معها، نرى أن من التحديات الرئيسية المتبقية ضمان أن تؤخذ في الاعتبار آراء الدول المساهمة بقوات، أو تلك المحتمل أن تساهم بها، في عملية صنع القرار داخل المجلس.

لديَّ بعض الملاحظات الختامية. ترحب إندونيسيا بالدعم المتواصل الذي يقدمه المجلس للشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام. إننا نعتقد جازمين أن تلك المنظمات قادرة على الإسهام بالكثير في النطاق الكامل للاستجابات لدى معالجة الحالات التي قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الحاجة إلى مثل تلك المجموعة من الاستجابات دليل على أن بعثات حفظ السلام في حد ذاتها لا تمثل ترياقا لحل الصراع، بل يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من حل سياسي أوسع، وهي غالبا ما تكون كذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أتوجه لكم بالشكر على الورقة المفاهيمية التي قمتم بتعميمها على الوفود كافة. إن موضوع مناقشتنا يتسم بأهمية حيوية ليس لمجلس الأمن فحسب بل لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وإننا إذ نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المغربية نيابة عن حركة عدم الانحياز، نود إضافة بعض الملاحظات المحددة.

إن غواتيمالا، بوصفها بلدا استفاد مباشرة من خدمات بعثة تابعة للأمم المتحدة، تدرك الأهمية الأساسية لعمليات حفظ السلام تحت راية المنظمة. إن تلك العمليات تمثل أحد الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة وأداة لا غنى عنها لعمل هذه المنظمة الذي نشارك فيه كبلد مساهم بقوات.

وفي الوقت ذاته، تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طلبا متزايدا عليها، واتساعا لنطاقها وازديادا في تنوع ولاياتها وتناميا من حيث تعقيدها. وهذا يحدث في سياق موارد مالية وتقنية محدودة ويشكل ضغطا كبيرا على قدرة استجابتنا. لذلك، فإن مسألة كيفية تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما فتئت مدرجة في جدول أعمالنا لسنوات عديدة، والمطلوب أجوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ومن جانبنا، أود أن أدلي بالملاحظات التالية. أولا، وكما أشير إليه في مذكرة المفاهيم المرجعية، نوافق على أنه من المهم أن يكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة ومجدية وقابلة للتحقق مفصلة لكل حالة بذاتها. ونعتقد أنه لدى إنشاء الولايات و/أو تمديدها ينبغي مراعاة كل أداة على أساس تقييم الاحتياجات لكل حالة. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفر لنا رؤيا شاملة لما ينبغي فعله في ذلك الصدد.

ثانيا، ينبغي أن نكفل تلقي البعثات موارد مالية كافية للوفاء بالولايات المنوطة بها. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن تعبير ”المساهمون الماليون الرئيسيون“ ينبغي عدم استعماله في عمليات حفظ السلام لأنه يتناقض مع الميثاق نصا وروحا. فجميع الدول الأعضاء تسهم في الميزانية وفقا لقدرتها على ذلك.

ثالثا، ينبغي تعزيز المشاورات مع البلدان غير الأعضاء في المجلس التي تسهم بقوات في عمليات حفظ السلام. لذلك، من الضروري تحسين العلاقة بين الذين ينشئون الولايات ويخططون لعمليات حفظ السلام ويديرونها وبين الذين ينفذون هذه الولايات. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تشارك بالكامل منذ البداية في جميع جوانب ومراحل عمليات حفظ السلام وتساعد مجلس الأمن على اتخاذ القرارات المناسبة والفعالة في الوقت المناسب.

وفي ذلك الصدد، نبرز أهمية تعزيز وتكثيف التفاعل بين الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. ونشيد بالعمل الهام الذي تؤديه اليابان بوصفها رئيسة الفريق العامل، ونتطلع باهتمام إلى التقرير المؤقت عن عمل الفريق في عام ٢٠٠٩، الذي نعلم أنه سيوزع قريبا.

رابعا، أن مذكرة المفاهيم تذكر اجتماعات مشتركة بين الخبراء والسياسيين والخبراء العسكريين لمناقشة جوانب عمليات حفظ السلام. ويعتقد وفدي أن هذه الاجتماعات المشتركة التي تعقد ضمن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي اجتماعات حيوية. لذلك، من المستصوب أيضا توسيع التنسيق بين مجلس الأمن ومنتديات أخرى تابعة للجمعية العامة، ولا سيما اللجنة الخاصة التي يدرك الأعضاء أنها أنشئت عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٠٦ (د-١٩)

لتنظر تحديدا بعمق في جميع الجوانب المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

خامسا، نتابع على نحو وثيق عملية الورقة الغفل المعنونة أصلا ''مشروع الأفق الجديد'' وصدرت مؤخرا بعنوان ''خطة جديدة للشراكة: رسم أفق جديد لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة''. ونأمل اعتبار تلك الوثيقة في إطار اللجنة الخاصة بغرض إجراء تقييم مفصل للتحديات الراهنة والمستقبلية لعمليات حفظ السلام المشار إليها في الوثيقة من جانب الإدارتين.

أخيرا، نعتقد أن لدينا اليوم معلومات عن كيفية مواجهة التحدي الذي يواجهنا أفضل بكثير مما كان لدينا قبل عدة سنوات. وهناك أصول كثيرة تحت تصرفنا نتيجة الدروس المستخلصة من العديد من العمليات المعقدة طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، إضافة إلى المبادئ التوجيهية الواردة في التقرير الكلاسيكي للإبراهيمي لعام ٢٠٠٠، اقتراح ''عمليات السلام ٢٠١٠''، وإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام وإنشاء إدارة الدعم الميداني. وفوق كل ذلك، لدينا الآن التقييمات والتوصيات الواردة في وثيقة الأفق الجديد. وطوال السنوات القليلة الماضية، أنشئت كذلك روابط عملية مفيدة بين الأمم المتحدة ومنتديات إقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.

باختصار، يجب أن نتخلى عن إصلاحات غير مكتملة وتوترات داخل الإدارة وأنظمة القيادة وانعدام التناسب بين الولايات والموارد، فضلا عن مشاكل الجداول حيث أن هذه الجوانب تخفف من فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه في المستقبل وعن طريق تعزيز التعاون والإرادة السياسية يمكننا تحقيق عمليات فعالة للأمم المتحدة لحفظ السلام تمشيا مع التطلعات والأهداف ذات الصلة المنصوص عليها في الميثاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود كذلك أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. وأتوجه بشكري أيضا إلى وكيلي الأمين العام لوروا وملكورا وآمر القوة الجنرال أغواي على إحاطتهم الإعلامية الشاملة والمفيدة هذا الصباح.

إن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. إضافة إلى ذلك، أود أن أبرز بإيجاز بعض النقاط التي نعتقد أنها هامة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شهدت العديد من الحالات الصعبة من حيث شرعيتها وطريقة عملها. فمن الضروري تعديل طرائق عملها بينما يتم الإبقاء على المبادئ الأساسية والتوجيهية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. لقد أنجزت مبادرات عديدة والبعض الآخر لم ينجز، وثمة مبادرات قيد الإنجاز. وأود أن أذكر ضرورة إنشاء ولايات واضحة وذات مصداقية وممكنة التحقيق.

وفي قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) بشأن تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، قرر مجلس الأمن أن يسند تلك الولايات إلى عمليات حفظ السلام. ونظرا لتزايد تعقد المهام المسندة للبعثات، ثمة حاجة لولايات محددة جيدا وواضحة.

ولاحظ مجلس الأمن، في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة من خلال تعزيز التنمية المستدامة والمجتمع الديمقراطي. وأود التشديد على أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون قادرا على معالجة أسباب الصراعات تلك بفعالية وعلى أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لسد الفجوة المؤسسية بين عمليات حفظ السلام وإعادة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وأود التشديد أيضا على ضرورة مواءمة وتوحيد المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة، حيث يمكن أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام المتكاملة ذات الولايات المسندة من مجلس الأمن. ونؤكد كذلك على الحاجة لمزيد من التآزر بين عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام.

وفيما يتعلق بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، فقد تناول وفد بلدي تلك المسألة في عدد من المناسبات. وأود الإشارة في هذا الصدد إلى أن جميع الخطوات اللازمة في هذا الشأن ينبغي أن تتخذ امتثالا للقرارين ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠٠).

ومن الضروري والمنطقي الاستفادة من خبرات البلدان المساهمة بقوات لدى تخطيط وتنفيذ أو تمديد وتعديل الولايات المسندة لحفظ السلام. ومما لا شك فيه أن البلدان المساهمة بقوات تستطيع أن تسهم في عملية التخطيط التي يقوم بها مجلس الأمن من أجل اتخاذ القرارات الملائمة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونظرا لمدى التعقيد الكامن في حفظ السلام، يبرز النقص في الموارد البشرية والمالية واللوجستية. ومع أن حفظ السلام يشكل مكونا واحدا من طائفة المهام المتداخلة والمتعاضدة، التي تشمل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، فإنه يمثل قطعا لبنة البناء الأساسية والمرحلة الانتقالية الحيوية التي تمهد الطريق إلى السلام الدائم. ولذا، من الضروري توفير جميع الموارد اللازمة لصون السلم والأمن في منطقة الصراع.

إننا نؤمن كذلك بالشراكة الأوسع نطاقا في حفظ السلام. ونؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المساهمين لتأمين تقاسم الأعباء جماعيا. وترحب بنغلاديش بالدور التكميلي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام ذات الولاية المسندة من الأمم المتحدة. ولكن يجب ألا ينظر إلى دورها هذا على أنه بديل لعمليات الأمم المتحدة. فعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يجب أن تحافظ على طابع دولي حقيقي من أجل دعم عالميتها ونزاهتها وحيادها.

وبالإشارة إلى ورقة الأفق الجديد غير الرسمية، فقد أحطنا علما بجهود الأمانة العامة لتجميع تلك التقييمات والتوصيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارسيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): تمثل عمليات حفظ السلام واحدا من أهم جوانب القدرة لدى الأمم المتحدة لكفالة السلم والأمن الدوليين، وأود أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

تولي صربيا أهمية بالغة لدور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وهي ملتزمة بالمشاركة في نظام الأمن الجماعي. وهي بهذه الطريقة تسهم في تصور وتهيئة بيئة أمنية مؤاتية على المستويين العالمي والإقليمي، وما زالت تواصل النهج التقليدي ليوغوسلافيا في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٩٥٦.

وبعد انقطاع طال أكثر من عقد من الزمان، ومن خلال إرسال مراقبين عسكريين إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، انضمت صربيا مرة أخرى إلى صفوف الدول المشاركة بنشاط في إرساء وصون السلم والاستقرار في العالم. وبالإضافة إلى المراقبين العسكريين، تضمنت مساهمة صربيا في بعثات حفظ السلام

أيضا إرسال الأفرقة الطبية ووحدات الشرطة. وتشارك صربيا اليوم في خمس عمليات لحفظ السلام.

لقد أصبحت مشاركة الأفراد الصرب في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصرا متزايد الأهمية في السياسة الخارجية لبلدي وتعبيرا جديدا عن تعاونه الدولي وانضمامه إلى عمليات التكامل الدولية، إن استراتيجيات الدفاع والأمن الوطني لجمهورية صربيا، المعتمدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تنص على المشاركة النشطة للبلد في العمليات المتعددة الأطراف ذات الولايات المسندة من الأمم المتحدة وتهدف المهام والمقاصد الرئيسية لتلك الاستراتيجيات في قطاع الأمن إلى بناء وصون السلم والأمن الدوليين.

إن ولايات حفظ السلام أصبحت اليوم أكثر تنوعا مما كانت في أي وقت مضى وهي بالإضافة إلى مكونات منع نشوب الصراع وصون السلام، تتضمن إعادة الإعمار بعد الصراع ومهام التنمية الاجتماعية على الأجل الطويل. لذلك، فإننا بحاجة إلى نهج شامل يرسي أسسا ومعايير قوية لجعل عمليات حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية. كما يتعين علينا أن نرسي بقوة مبدأ تحليل واستعراض كل عملية من عمليات حفظ السلام وأن نعزز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات ذات المسؤولية المشتركة.

وفضلا عن ذلك، من الضروري إعداد استراتيجية متكاملة لتخطيط وتنفيذ بعثات حفظ السلام. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لتلك البعثات وتركيزها على حماية المدنيين، فإن ما يبعث على الأسف أن عدد الضحايا المدنيين آخذ في الازدياد.

ولضمان نجاح عملية السلام، علينا في المقام الأول أن نجعل الولاية المسندة إليها محددة وواضحة، وأن نأخذ في الاعتبار دائما الحالة الخاصة التي ستعمل في ظلها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية. وينطبق ذلك بشكل خاص على نشر قوات الرد السريع، حيث يجب أن نحدد بوضوح تام أيضا دور البلدان المساهمة بقوات.

وفي الآونة الأخيرة، انخرطت الأمم المتحدة بشكل متزايد في تنسيق الأنشطة بين بعثات حفظ السلام المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه لإسناد دور متعاظم إلى المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم. ولكن مشاركتها في صون السلم والأمن على الصعيد الإقليمي لا يمكن أن يكون بديلا للدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنفيذ عمليات حفظ السلام. إن الولايات المسندة إلى المنظمات الإقليمية يجب أن تتفق بدقة مع أحكام الفصل السابع من الميثاق وأن تخضع لإشراف مجلس الأمن بالكامل.

ويعتمد نجاح عمليات حفظ السلام إلى حد كبير على تعاون الأمم المتحدة مع الدول المساهمة بقوات. ولكن يجب عدم الاستخفاف بتعاون الأمم المتحدة مع البلدان المستقبلة للقوات. وينبغي ألا يقتصر ذلك التعاون على مسائل محددة لأداء العملية، بل يجب أن يشمل مجموع المسائل الأكثر أهمية، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، التي يمكن للتعاون الوثيق بشأنها أن يكون عظيم الفائدة.

وينبغي لذلك التعاون أن يكون مؤسسيا من خلال اتفاقات مركز البعثة ومركز القوات. وفضلا عن ذلك، فإن بعثات حفظ السلام ينبغي ألا تتعامل مع أسباب الصراعات ويجب أن يتم تنفيذها من خلال الاحترام الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي.

وبمقتضى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بوصفها الجزء المدني من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أراضي جمهورية صربيا،

قد انخرطت في كوسوفو وميتوهيا، بمهمة صون الاستقرار والأمن في تلك المقاطعة.

وفي حزيران/يونيه من العام الماضي، شرع في مبادرة لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وتضمنت دورا عملياتيا معززا للاتحاد الأوروبي في مجال سيادة القانون. وقد شاركت جمهورية صربيا بشكل نشط في مناقشة إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة. وعقب إبرام اتفاق بين حكومة جمهورية صربيا والأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، تولت بعثة سيادة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي المسؤولية العملياتية الكاملة في مجال سيادة القانون في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفقا لهذا الاتفاق، ستحترم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) احتراما تاما وستعمل في ظل السلطة العامة للأمم المتحدة، وضمن إطار موقفها الحيادي. وستقدم تقارير إلى الأمم المتحدة بشكل منتظم. وسيتم نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، وستأخذ في الاعتبار الظروف والشواغل المحددة لجميع الطوائف، وستنسق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالنسبة لصربيا، ما زال تنفيذ خطة الأمين العام ذات النقاط الست يحظى بأهمية بالغة.

وكما فعلت جمهورية صربيا في السابق، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لتقديم أقصى مساهمة ممكنة في عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وكذلك في أية عملية أخرى لحفظ السلام تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة. وما زالت صربيا تصر على أن تقوم بعثة الأمم المتحدة بدور مركزي في صون السلم والاستقرار في كوسوفو وميتوهيا، وكذلك بدور المنسق في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونؤمن إيمانا راسخا أيضا بأنه ينبغي الحفاظ على مستوى من التمويل المناسب للبعثة.

وفي الختام، اسمحوا أن أقول إن المساهمات الأخيرة التي قدمتها إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني في تحديد التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإيجاد الوسائل لمعالجتها، هي إسهامات قيّمة جدا. فهي توفر لنا أساسا ممتازا للمزيد من المناقشات التي ينبغي أن تجري بروح من التعاون والوعي بالأهمية التي تنطوي عليها هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للهند.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم على تنظيم هذه المناقشة. والهند تولي أهمية كبرى لمسألة حفظ السلام. وهذه هي المرة الثانية، خلال ستة أسابيع، التي أتكلم فيها في هذا المجلس عن هذا الموضوع، الأمر الذي يشير إلى الأهمية التي يوليها وفدي للمشاركة في المداولات الجارية بشأن هذا الموضوع في المجلس وفي أيّ محفل آخر. ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤيد بشدة البيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

هناك عدد من المبادرات، بما فيها مبادرة وفدي المملكة المتحدة وفرنسا، يجري تقديمها للوقوف على الوضع الحالي لحفظ السلام. ويتم إكمال أو استكمال هذه الجهود بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن ومشروع الأفق الجديد الذي قدمته الأمانة العامة.

وهناك عدد من المواضيع المشتركة تمر عبر هذه الجهود المتوازية. ويحاول مشروع البيان الرئاسي الذي عُمم

على الدول الأعضاء، والذي درسناه بعناية، تناول بعض هذه المسائل. وبدون الخوض في موضوعية التساؤل عما إذا كان البيان الرئاسي هو الصيغة الملائمة لتناول هذه المسائل، نود أن نعبر عن تقديرنا للجهد المبذول في إعداد الوثيقة. ونرى أن بعض الأفكار والتوصيات مفيدة وجاءت في الوقت المناسب.

والهند كدولة قدمت ولا تزال تقدم للأمم المتحدة آلاف الجنود وأفراد الشرطة، علاوة على جزء كبير من الأصول الجوية التشغيلية، تشعر بأن طبيعة ولايات مجلس الأمن والطريقة التي تنشأ بها تمثل مجالا لانشغال بالغ ومتواصل. فالولايات فضفاضة بدرجة كبيرة وتتسم بالنزر اليسير من العلاقة مع قدرة المنظمة على التنفيذ. ونؤكد مجددا على أهمية التوصية الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) بأن تكون الولايات واضحة وقابلة للتحقيق. ونؤكد من جديد أيضا أنه لن يتسنى ذلك دون مشاركة كبيرة من البلدان التي تساهم بالقوة البشرية والموارد في عمليات حفظ السلام.

إن الهند ليست غريبة عن مفهوم حفظ السلام الصارم. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، قاد ضابط هندي، الجنرال ديوان بريم تشاند، عملية عسكرية للأمم المتحدة حظيت بثناء واسع، وتألفت بصورة كبيرة من قوات عسكرية هندية، نُشرت في إطار عملية الأمم المتحدة في الكونغو، التي وضعت حدا لانفصال كاتانغا واستعادت سلطة حكومة الكونغو. وكانت عملية الأمم المتحدة في الكونغو، حيث فقدت الهند ٣٩ فردا من قوات حفظ السلام، أول عملية كبيرة لحفظ السلام قامت بها الأمم المتحدة.

لقد جرت هذه العملية استجابة لولاية واضحة تم التوصل إليها بعد مشاورات. واليوم نتلقى معلومات من أفرادنا في الميدان يبلغوننا فيها أن المسائل المتعلقة بالتفسير الموضوعي للولايات، التي لها انعكاسات تتجاوز الانعكاسات المباشرة، غالبا ما تترك لتفسير أفراد البعثة في الميدان. وهذا وضع صعب، لا سيما بالنسبة للضباط العسكريين، الذي يجيدون العمل عندما تكون لديهم تعليمات وأهداف واضحة. لقد أدت الولايات غير الواقعية إلى حالات اضطر فيها أفراد البعثة إلى الطلب من الوحدات العسكرية الوطنية القيام بمهام واستعمال المعدات التي تملكها الوحدات العسكرية على وجه يتناقض مع الإطار القانوني الذي انتشروا بموجبه.

ونلاحظ مع التقدير فحوى البيان بشأن مسألة المشاورات الثلاثية. ونود هنا أن نسترعي انتباهكم مرة أخرى إلى أحدث خبرتنا فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أنه لم تبلغ البلدان المساهمة بقوات بالتغييرات في قواعد الاشتباك ومفهوم العمليات إلا بعد الإذن بها. وأؤكد مجددا أن الإبلاغ يختلف عن التشاور.

ونلاحظ أيضا عزم المجلس على زيادة التفاعل مع الأمانة العامة أثناء صياغة ولاية ما بشأن سيادة القانون وأبعاد بناء السلام لأية عملية من العمليات. ونعتقد أن مستقبل فعالية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في إطار حفظ السلام يكمن في قدرتها على الاستفادة من قدرات الحوكمة الوطنية في البلدان المتضررة. وعادة ما تتوفر هذه القدرات الوطنية بشكل كبير، على نحو ما تكشفه خبرة العديد من المجتمعات في مرحلة ما بعد الاستعمار. ويكمن التحدي في تطبيق هذه القدرات ومعرفة البلدان، التي مرت بتجارب ناجحة في بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، على هذه الحالات. ولذلك، لا بد أن يوسع المجلس مجال مشاوراته لتشمل هذه البلدان.

وتنزع الأمانة العامة إلى التدوين. فالنظريات والمعايير تُكتب وتُحدّث باستمرار. وبينما لا نجادل في ضرورة وضع

المعايير، علينا أن نذكر أنفسنا بأنه ينبغي وضع المعايير بطريقة واقعية وذات صلة بالبيئة التشغيلية التي تنتشر فيها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي ألا تصبح النظريات والمعايير مثل الولايات - بيانات وليست خططا للعمل.

أما الدعم الميداني فيحتاج إلى قدر أكبر من الاهتمام. واستنادا إلى الخبرة في دعم الوحدات الكبيرة المنتشرة حاليا، نرى أن إدارة الدعم الميداني تحتاج إلى قدر أكبر من التنسيق الداخلي والتوجه نحو المتعاملين معها. وما زال رأينا أيضا أن الإدارة تحتاج إلى التصرف كعملية للدعم العسكري بهيكل قيادي صغير. ونشعر أن هناك ضرورة لمشاركة أكبر من قبل الدول الأعضاء في مسألة عمل إدارة الدعم الميداني.

وفي الختام، أود أن أحيي حفظة السلام من الهند والدول الأخرى الذين جادوا بأرواحهم أثناء الخدمة في بعثات الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أكرر التزام الهند بالعمل مع الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال آلية حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لأوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر وكيلي الأمين العام سوزانا ملكورا وألن لوروا على حضورهما وإحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر الجنرال أغواي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ثانيا، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للجهود التي لا جدال فيها التي يبذلها مجلس الأمن خلال هذه السنة لتحقيق المزيد من التفاعل السلس والموضوعي مع البلدان المساهمة بقوات.

وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة في الأشهر الأخيرة. وأوروغواي تقدرها جميعا، وتعتقد أن تلك الممارسات تتميز بقيمة ذاتية، ذلك أنها أسفرت فعلا عن ظهور تفاهمات أساسية محددة، رغم أن الكثير ما زال ينبغي عمله للاتفاق على مواقف توافقية في التصدي للتحديات الرئيسية التي تعترض طريق عمليات حفظ السلام.

ومن رأينا أن التفاهم المحوري الذي تبلور يتصل بتقوية مفهوم الشراكة الكامنة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن مستقبل عمليات حفظ السلام لا يمكن تصوره من دون حوار واسع متعمق بين العناصر الرئيسية للنظام - الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المساهمة بقوات، والدولة المضيفة ومجلس الأمن والأمانة العامة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكننا أن نوسع وأن نعمّق تلك الشراكة. العنصر الجوهري من منظور بلد مساهم بقوات، مثل أوروغواي، هو ترسيخ الآليات القائمة وفي بعض الحالات استغلالها بفعالية. وبالنسبة إلى مجلس الأمن، ذلك لا يعني فحسب عقد الاجتماعات عملا بالقرارين ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وإنما أيضا تسخير آلية التشاور المشار إليها في مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2002/56.

لقد بيّنت الاجتماعات الأخيرة للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة الوفد الياباني، أن الاجتماعات المضمونية بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والفريق العامل المعني ببعثات خاصة قد تكون مثمرة جدا. ومما يتسم بالأهمية أن تعقد هذه الاجتماعات في الوقت المناسب قبل الموافقة على الولايات أو تجديدها، وكذلك في المراحل الأساسية أثناء عمر البعثة. لذلك نشجع على التنفيذ الفعال لتلك الآلية.

ومما يتسم بالأهمية أيضا أن نواصل عقد اجتماعات مثل اجتماع اليوم بصورة منتظمة لمعالجة هذه المسألة بطريقة عمومية ومعالجة مسائل حساسة خاصة تهم جميع الدول الأعضاء. وقد ذكرنا منذ بداية العام أننا يجب ألا نقلل من أهمية ضمان وجود قاعدة دعم واسعة للولايات التي يوافق عليها المجلس، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة المهام الجديدة التي يجري إدماجها في تلك الولايات. وهذه المهام معقدة كثيرا وتتطلب قواعد اشتباك أشد، على سبيل المثال في حماية المدنيين.

ولئن كنا نعترف بأن مجلس الأمن قد عزز تطوير هذه المهام، فإن السعي إلى الحصول على أوسع توافق ممكن في الآراء بين جميع الدول الأعضاء لن يكفل فحسب شرعية أعظم ومقاومة أقل لإجراءاته، وإنما سيولد أيضا التزاما أقوى بين جميع المشتركين في تنفيذها. وبالتالي فإن دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يجب إعادة تقييمه ويتعين علينا، لتحقيق ذلك، أن نبذل جميعا جهدا جهيدا لبناء الثقة بين جميع المشاركين.

علاوة على ذلك، تعتبر العلاقة مع الأمانة العامة عنصرا أساسيا في هذا المضمار. ومن الواضح أن المجال واسع أمام البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة لتحسين وتعميق الحوار بينهما، وأن الطرفين يجب أن يعملا من أجل ذلك. وبالإضافة إلى السعي إلى التعميق وكفالة أن تتناول آليات تبادل المعلومات والتشاور القائمة مواضيع أكثر وأشمل، تقوم الحاجة بوضوح إلى تحسين مستوى تمثيل البلدان المساهمة بقوات في المقر وفي الميدان، خاصة على المستوى القيادي. ونؤكد على هذه النقطة لا للتشديد على التوزيع الجغرافي للوظائف فحسب، وإنما أيضا لأننا نؤمن بأن الاتصالات في الميدان وفيما بين الميدان والمقر بشأن تنفيذ الولايات ستتحسن تحسنا كبيرا بعملية معززة لاستقاء الآراء والتعقيبات بين النظم الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة.

هذه المناقشة لمشروع الأفق الجديد وخطة الشراكة الجديدة تتيح فرصة ممتازة لبناء توافق آراء واسع حول الجوانب العملية من قبيل تعريف الاستراتيجيات الحاسمة لدراسة عمليات حفظ السلام الحالية والمستقبلية. إن الوثائق التي قدمتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تتيح أساسا ممتازا للمناقشة بشأن هذه المسائل في الأشهر المقبلة، ونأمل أن نساهم في تلك المناقشة مساهمة إيجابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد غلزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. وأهنئكم بمناسبة تسنمكم رئاسة المجلس، ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة أوغندا على رئاستها في الشهر الماضي.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن التقدير لجهود المملكة المتحدة، بما في ذلك عملها هذا العام مع فرنسا بشأن إصلاح حفظ السلام. كما أود أن أشكر السيد لوروا والسيدة ملكورا على بيانيهما اليوم، وعلى حضورهما الصبور هنا معنا أثناء هذه المناقشة، وعلى جهودهما المتواصلة لإبقاء الدول الأعضاء على علم بتطور المبادرات حتى اليوم. أخيرا، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على إعلانها الهام جدا اليوم بأنها ستسدد اشتراكاتها غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام.

نرحب بالمبادرة المعروضة في ورقة ”الأفق الجديد“ غير الرسمية. ونظرا للقيود المفروضة على الوقت سنسلط الضوء على بضع نقاط أساسية نود أن نطرحها في هذا المضمار.

الدعم السياسي في جميع مراحل عمر أي بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام حاسم الأهمية لنجاحها الإجمالي. وتقوم الحاجة إلى نظر مجلس الأمن المتواصل في البعثات أثناء جميع مراحل تطورها، وليس فقط عندما يتوجب وضع بعثة ما على جدول أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، ومثلما تم الاعتراف به

في وقت سابق اليوم في بيانات اليابان ونيوزيلندا وكندا، نتفق على وجود مزايا في المساهمات التي تقدمها التحالفات غير الرسمية لأصحاب المصلحة المنخرطين في بعثات معينة. إن تجمعات الدعم غير الرسمية هذه يمكن أن تساعد مساعدة قيّمة في حشد الدعم السياسي وتعبئة الموارد. ونعتقد أن هذا يعتبر خطوة مرحبا بها ويتيح فرصة بناءة لتجميع المدخلات من مجموعة واسعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما فيهم البلدان المساهمة بقوات وشرطة، في بعثة محددة.

وقد مكّنتنا عضويتنا في الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي من ملاحظة الفوائد التي يمكن أن يحققها التعاون الأوسع نطاقا بشأن بعثة بعينها، وبخاصة عندما تكون بعثة متكاملة وتضم مكونات عديدة غير تابعة للأمم المتحدة. ويضطلع الفريق بدور محوري في كفالة تمكّن الدول الأعضاء التي تدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي من تقديم مدخلات في تطوير ولاية البعثة، الأمر الذي يضمن استمرار دعمها السياسي أثناء التطورات المختلفة في دورة البعثة. وساعدت قيادة جنوب أفريقيا واليابان بصفتهما الرئيسين المشاركين الفريق كثيرا على الاضطلاع بمهامه بشكل جيد.

وعندما ننشئ بعثات لحفظ السلام أو نجددها، يتعين على مجلس الأمن كفالة أن تكون ولايات تلك البعثات ذات مصداقية ويمكن تحقيقها على السواء. ويتطلب هذا فهما واضحا داخل المجلس بخصوص آثار المهام الصادر بها تكليفات على الموارد والنتائج المحتملة لها. وهناك مجال بعينه يتطلب فيه هذا الأمر تحسينا كبيرا، ألا وهو التكليف بمهام بشأن حماية المدنيين، وهو ما أبرزه وكيل الأمين العام لوروا في وقت سابق اليوم.

ويعمل المجلس بفعالية في إدراج حماية المدنيين في ولايات عمليات حفظ السلام. غير أنه من المهم للغاية أن نكفل الآن تنفيذ هذه الولايات بفعالية في الميدان. وبدأت بعض البعثات في تطوير الوسائل اللازمة للقيام بذلك، على سبيل المثال من خلال استخدام أفرقة مشتركة للحماية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مبادرة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن حماية المدنيين. ونرحب بهذه التطورات، ولكننا نشدد على ضرورة مواصلة العمل لاستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في هذه البعثات. ويتعين علينا ضمان تبادل هذه الدروس وإدراجها في تطوير برامج تدريب وإعداد مبادئ توجيهية لمساعدة جميع حفظة السلام على تنفيذ هذه الولايات في الميدان.

ويتطلب إنجاز ولايات بعثات حفظ السلام بنجاح أيضا إتاحة الموارد الأساسية في الوقت المناسب. ويمكن أن يعرض أي عدم استجابة تلك الولايات للخطر. ولذلك، فإننا نرحب بعمل إدارة الدعم الميداني في إعداد استراتيجية للدعم يمكن أن يترتب عليها تحديث هياكل دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعولمتها، مما سيؤدي إلى تحسين حماية مواطني الدول الأعضاء العاملين في البعثات ومواردها.

كما ندرك أهمية مسألة التخطيط ذات الصلة. ولذلك، ترحب أستراليا بالتقدم المحرز حتى الآن في تعزيز التخطيط المتكامل للبعثات وتأمل في حدوث المزيد من التقدم. ونؤيد أيضا إعداد إدارة عمليات حفظ السلام لمبادئ توجيهية بشأن التنسيق المدني - العسكري.

وتعتقد أستراليا أننا لن نتمكن حقا من التصدي للتحديات التي ما زلنا نواجهها إلا ببذل جهود منسقة والحصول على مدخلات من جميع الأطراف صاحبة المصلحة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء

الأخرى بشأن مواصلة النقاش وإحراز تقدم بخصوص بعض التوصيات الواردة في ورقة ''الأفق الجديد'' غير الرسمية.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإقرار مرة أخرى بخدمة أولئك الرجال والنساء المنتشرين في عمليات سلام حول العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جمعة (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم بأخلص التهانئ لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن اقتناعي بأن تجربتكم الواسعة ستعود حتما بالنفع على أعمال المجلس ومداولاته، متمنيا لكم كل النجاح في مهامكم. كما أود أن أشيد باختياركم للبند المتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كمحور أول مناقشة عامة تنظمونها تحت رئاستكم، وأن أتقدم بالشكر للسيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، على مشاركتهما في هذه المناقشة وإحاطتيهما الإعلاميتين القيّمتين أمام المجلس والدول الأعضاء في المنظمة حول التطورات المتعلقة بموضوع جلسة اليوم.

يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

لا شك أن تنظيم مناقشة عامة حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذه الفترة بالذات يُكسِب هذه الجلسة أهمية مضاعفة باعتبار التحديات الكبيرة والمتنامية التي يشهدها هذا الجزء الهام والمحوري من عمل منظمتنا، وباعتبار أننا مدعوون لإمعان النظر في مختلف المبادرات التي اتُخذت مؤخرا، والتي تهدف إلى الإسهام في تطوير عمليات حفظ السلام، لا سيما الدراسة التي أصدرتها إدارة عمليات حفظ السلام بالاشتراك مع إدارة الدعم الميداني (الأفق الجديد)، والمبادرة الفرنسية - البريطانية.

وفي هذا الإطار، فإن وفد بلادي يشدد على أهمية المشاركة الفعلية للدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات في أي مناقشة حول الدراسات المذكورة وأي مبادرات ترمي إلى تطوير أداء عمليات حفظ السلام وضمان حسن تسييرها وإضفاء الفاعلية المطلوبة على ولاياتها أمام تعدد الأزمات في مختلف أنحاء العالم وتزايد الحاجة إلى عدد أكبر من ذوي الخوذ الزرق وإلى تأمين ظروف نجاح أداء مهامهم النبيلة في إرساء الأمن والاستقرار في العالم.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي يرى أن الجمعية العامة وهيئاتها ولجانها المتخصصة، ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تبقى الإطار الأمثل لمناقشة جملة هذه المسائل ضمن شراكة تجمع كامل الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة، بالإضافة إلى الإسهامات القيّمة لمجلس الأمن وفريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام.

لقد شاركت تونس منذ ما يزيد على أربعة عقود في عمليات حفظ السلام، ولا تزال تقدم بالتزام مساهماتها في هذا الإطار، إيمانا منها بالقيم النبيلة للمنظمة وإسهاما منها في إرساء دعائم السلم والأمن والاستقرار في أنحاء العالم. وبهذه المناسبة، تجدد بلادي عزمها على مواصلة دعمها ومشاركتها الفاعلة في عمليات حفظ السلام التي تبقى، رغم الصعوبات التي تواجهها، أحد أكبر نجاحات منظمتنا ومصدر آمال الشعوب التي ترزح تحت وطأة الحروب والأزمات.

وانطلاقا من تجربة بلادي في هذا المجال، أود أن أؤكد، ونحن نسعى إلى تنسيق جهودنا لمزيد من النهوض بقطاع عمليات حفظ السلام وتطويره، على النقاط التالية.

بالنسبة للإطار الهيكلي والتنظيمي لعمليات حفظ السلام ومساعي تطويره، أهمية ضمان الشفافية في مختلف

القرارات المتعلقة بإرساء عمليات حفظ السلام، أو تعزيزها أو تحوير ولاياتها، إذا ما اقتضت الظروف، وذلك من خلال تنسيق متواصل بين مختلف الأطراف المعنية، لا سيما البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للمنظمة ومجلس الأمن، وهي تمثل أحد العناصر الهامة والمحورية التي تضمنها مشروع البيان الرئاسي الذي عرضه الوفد البريطاني لاعتماده في ختام هذه الجلسة.

ضرورة توحيد الجهود الرامية إلى تطوير عمليات حفظ السلام وضمان تناسق محتوياتها، بالإضافة إلى أهمية تعميق النظر في فحواها وأهدافها على غرار دراسة "الأفق الجديد" التي أشرت إليها سابقا، والتي تتطلب، نظرا لأهميتها وحساسية الموضوع الذي تتعلق به، نقاشا متواصلا وعميقا بين الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة قبل اعتمادها بصفة نهائية.

أما بالنسبة لقواعد التسيير الميداني لعمليات حفظ السلام والمبادئ التي تحكمه: التأكيد على احترام المبادئ الأساسية التي تحكم عمليات حفظ السلام، ألا وهي موافقة الأطراف المعنية، وعدم اللجوء إلى القوة إلا في صورة الدفاع عن النفس، والالتزام بالحياد، الحرص على تأمين سلامة المدنيين وأمنهم، وهي المسؤولية المحورية لعمليات حفظ السلام. إذن، الحرص أيضا على أمن وسلامة أصحاب الخوذ الزرق، وتوفير أسباب نجاح مهامهم، إذ أن في تأمين سلامتهم، سواء في مرحلة نشر القوات أو إعادة نشرها، ومدّهم بالوسائل والإمكانيات الضرورية لولايتهم، وتوفير الظروف الملائمة لأداء مهامهم، ضمانا لنجاح عمليات حفظ السلام برمتها. ثانيا، أهمية التشاور المسبق مع الدول المساهمة بالقوات في المسائل اللوجستية المتعلقة بعناصرها التي تعمل في عمليات حفظ السلام.

هذه بعض الملاحظات التي أراد وفد بلادي أن يتشاطرها وإياكم في هذا الاجتماع، وأعتقد أنها تمثل نقاط اهتمام مشترك لعدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة. ولا شك أن من مزايا هذا النقاش العام أنه سيمكّن من جمع آراء الجميع ومقترحاتهم وتصوراتهم، بغية توحيد مقاربة منظمتنا لعمليات حفظ سلام أكثر فاعلية وجدوى، وأكثر أمنا أمام تعقد مهامها وتزايد الاحتياجات لها، مع الأسف بسبب تعدد بؤر التوتر والأزمات في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس راجيا لكم التوفيق في عملكم.

ونرحب بإتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهي الثالثة في مجموعة من المناقشات الهامة التي يعقدها المجلس منذ شهر كانون الثاني/يناير، إلى جانب اجتماعات فريق المجلس العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي تسهم فيه باكستان كذلك. ومن الصواب أن يكرس المجلس الوقت والاهتمام لهذا الحوار والتفاعل الراميين إلى النهوض بالأداء في حفظ السلام. ذلك أن حفظ السلام اليوم بعد كل شيء هو النشاط الرئيسي للأمم المتحدة وأحد الأدوات الرئيسية في أيدي المجلس للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

والتحديات التي تمثلها فعالية التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها معروفة جيدا لواضعي السياسات والممارسين. ويبدو أن ثمة فكرة طيبة إلى حد ما عن نوع الاستجابات والإجراءات، التي تدعمها آليات وقدرات وموارد مناسبة، المطلوبة للتصدي لهذه التحديات. ويتمثل

العجز بصفة عامة في الجزء المتعلق بالتنفيذ. وإلى هذا الجزء يمكن لهذه العملية ومشروع البيان الرئاسي المعروض على المجلس، أن يضيفا قيمة.

وأود أن أقول إن التنفيذ سيصبح أيسر لو كانت الجهات الفاعلة والجهات المعنية ذات الصلة لا تعمل بشكل جزئي أو يفتقر إلى التماسك، ولكن بوحدة هدف ورؤية استراتيجية مشتركة لحفظ السلام. ولضمان استمرار النجاح، من الضروري المحافظة على هوية حفظ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فما يضفي قوة على الرؤية الاستراتيجية هو المراعاة الدقيقة للميثاق والمبادئ الأساسية لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، كما أكد أيضا ممثل المغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لبيانه.

ومما يعزز التنفيذ أيضا أن تكون الولايات المناطة بعمليات حفظ السلام واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق وتقابلها موارد ملائمة. ويسرنا أن ذلك هو عين ما التزم المجلس بأن يفعله. وينبغي أن يهتدي المجلس في قراراته بالحقائق الواقعة في الميدان، وليس بالمنافع السياسية السريعة. وينبغي أن يكون صون السلام والأمن الدوليين هو الهدف والمعيار الرئيسي. فعندما تكون الأرواح معرضة للخطر، ينبغي أن يكون ذلك، وليس اعتبارات التكلفة، هو الدافع وراء حفظ السلام. كذلك يؤدي الإفراط في استخدام الموارد إلى التأخير في التنفيذ وإطالة أمد البعثة، وكلاهما يزيد التكاليف في نهاية المطاف.

ويتطلب التنفيذ الفعال أيضا مزيدا من الشراكة المجدية والملموسة مع البلدان المساهمة بقوات، ونرجو أن نرى ذلك يحدث نتيجة لهذه العملية. ولا تعني هذه الشراكة تعزيز الحوار والمشاورات فحسب، بل تشمل أيضا التمثيل الملائم للبلدان المساهمة بقوات الرئيسية على مستوى القيادة في الميدان ولا سيما في المقر. وهذه خير طريقة لضمان الاتساق بين الذين يصممون الولايات والذين ينفذونها. وكنا نود أن نرى هذا الجانب متجليا بالشكل الملائم في البيان الرئاسي.

ويقتضي تقاسم العبء الجماعي مزيدا من مشاركة الدول الأعضاء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأرى أن نشرع جديا في عملية ذات اتجاهين لتوسيع قاعدة المساهمين بإضافة مزيد من البلدان المتقدمة نموا، وتوسيع قاعدة صنع القرار بإضافة مزيد من البلدان النامية. وينبغي أن ينخرط الجميع في هذه العملية على نحو كامل. فبدون هذا، لا يمكن ضمان توفير قدرات يمكن التنبؤ بها واتخاذ إجراءات ذات مصداقية. ولا يمكن أن ينفرد البعض بدور التصميم والإدارة والاستعراض والرصد بينما يوكل إلى الآخرين دور التنفيذ. وإذا اشتركنا في الرؤية الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فينبغي أن يكون لدينا أيضا الاستعداد لتقاسم عبء تنفيذها. وينبغي أن تكون لدينا القدرة على أن نوضح بشكل أفضل السبب في عدم استعداد بعضنا، ممن يملكون القدرة، للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولكنهم على استعداد لإسداء المشورة بشأن كيفية أداء المهمة.

ومن المفهوم أن يستعرض المجلس بعض جوانب حفظ السلام ويفسح صدره لأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بعملياته الخاصة بصنع القرار. وهذا معقول أيضا في سياق النهوض بأساليب عمله. غير أن هذه الاستعراضات لا يمكن أن تتمركز في المجلس. ذلك أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تتمتع بولاية الاستعراض الشامل لمسألة عمليات حفظ السلام برمتها، وهي المنتدى الصحيح الذي تتوافر لديه الخبرة الصحيحة لهذا الغرض. ويجب أن يستعان بها استعانة كاملة. ويلزم توجيه مزيد من الاهتمام للمسائل الجوهرية، بما فيها الطفرة في الطلب والنشر السريع.

وينبغي أن يفعل المجلس من جانبه ما يمكنه أن يؤديه على أفضل وجه، وهو إيجاد توافق أكبر في الآراء السياسية دعما لحفظ السلام، وتعزيز العمليات السياسية، والأخذ بنهُج شاملة لمنع نشوب الصراعات وحلها. وينبغي أن يوجه أولوية لحل الصراعات بين الدول إلى جانب حالات الصراعات في داخل الدولة الواحدة التي تجدر الإشارة إلى أنها تستنفد معظم موارد حفظ السلام في الوقت الحالي. وبالنسبة للصراعات الداخلية، ينبغي إيجاد صلة أكمل بين أنشطة حفظ السلام وأنشطة بناء السلام من خلال الاشتراك المبكر من جانب لجنة بناء السلام أثناء تواجد أفراد حفظ السلام في الميدان.

وأخيرا، للنهوض بالتنفيذ، نشترط الاستمرارية والاتساق في مختلف مقترحات الإصلاح وغيرها من العمليات الجاري القيام بها في الوقت الحاضر. وستنظر باكستان بعناية، بوصفها أكبر المساهمين بقوات، في التوصيات التي تتمخض عنها هذه المناقشة وورقة الأمانة العامة غير الرسمية المعنونة ”خطة جديدة للشراكة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“ التي قد يكون من المستصوب إجراء مناقشة أكثر استفاضة لها في سياق عملية الإصلاح بنطاقها الأوسع.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على استمرار باكستان في دعمها لجهودنا الجماعية لحفظ السلام والتزامها القوي بنجاح تلك الجهود بما يحقق مصلحة السلام والأمن العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونثني على أوغندا لنجاحها في إدارة دفة أعمال المجلس خلال تموز/يوليه. ونرحب بفرصة المشاركة وتبادل آرائنا في مناقشة المجلس بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعرب جنوب أفريقيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب القدير باسم حركة بلدان عدم الانحياز. كما نشكر وكيلي الأمين العام لو روا وملكورا والجنرال أغواي للإحاطات الإعلامية التي قدموها للمجلس.

إن مناقشة اليوم تسلط الضوء مرة أخرى على الضرورة الملحة للتصدي بشكل مجدٍ وجماعي لتعقيدات حفظ السلام اليوم. فحفظ السلام أحد الوسائل الرئيسية لدى الأمم المتحدة للوفاء بواجبها في صون السلام والأمن الدوليين. ويذكر ميثاق الأمم المتحدة بوضوح ولاية صون السلام والأمن الدوليين بوصفها المسؤولية الرئيسية لهذه المنظمة، وخاصة مجلس الأمن.

وبالرغم من بعض أوجه للقصور وبعض التحديات، تؤدي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا هاما في مساعدة البلدان على الخروج من الصراع، وتوطيد دعائم السلام، والمحافظة على الاستقرار، والانخراط في إعادة الإعمار الوطني، لا سيما في قارتنا أفريقيا. ونرجو أن تسهم هذه المناقشة في تعزيز وتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكفاءتها، واستمرار أهميتها.

ونعرب عن ترحيبنا بجهود الأمانة العامة لاستعراض عمليات حفظ السلام على النحو الوارد في ورقتها غير الرسمية ”خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. ونأمل أن تتيح الورقة غير الرسمية تلك، إلى جانب الوثائق الأخرى الموجودة، مثل تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) و ”خطة الإصلاح ٢٠١٠“، أساسا للشروع في مناقشة مجدية حول التحديات المتعددة الأوجه التي تعترض طريق حفظ السلام. وفي ذلك الصدد نود أن نركز على خمس مسائل حساسة نعتقد أنها سترسم طريق

المضي قدما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا أوليت الاعتبار الواجب.

ينبغي تطوير نهج شامل ومنسق واشتمالي يركز على تحسين فعالية عمليات حفظ السلام بدءا من مراحل التخطيط والانتشار في الميدان وحتى مرحلة الخروج لتلك العمليات. ولتحقيق ذلك يتعين ضمان التشاور المستفيض وكفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الأساسيين، بما في ذلك مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ولئن كانت آليات التشاور القائمة، مثل اجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات، قد أتاحت محفلا للمشاركة، فإن التفاعل المتواصل والمضموني قد ينطوي على فوائد.

وفي ذلك الصدد تود جنوب أفريقيا أن تشدد على المساهمة الحاسمة التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الأولى للجمعية العامة وأصحاب المصلحة الآخرين في تحسين جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نقدر العمل القيم الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع.

وترى جنوب أفريقيا أن تقاسم الأعباء عنصر أساسي في التصدي للتحديات المعقدة لحفظ السلام. ولئن كان كثيرون منا يعترفون بأهمية مسؤوليتنا الجماعية عن فعالية حفظ السلام، فإن تلك المسؤولية يجب أن تهتدي بالإرادة السياسية وأن تواكبها أفعال ملموسة في الميدان. ولذلك السبب نشجع العضوية العامة للأمم المتحدة على مواصلة تقديم مساهمات سخية لجميع عمليات حفظ السلام سواء بالأفراد أو بالمعدات.

وتدعم جنوب أفريقيا جهود الأمم المتحدة الجارية لتقوية شراكتها وحوارها مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال حفظ السلام. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز تلك الشراكات لأنها تعطي مزايا نسبية. وفي ذلك الصدد نشعر بالاطمئنان من الشراكة والتعاون المستمرين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، واللذين تجليا في عملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن التعاون المستمر بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

مسألة اتصاف موارد عمليات حفظ السلام بالمرونة وإمكانية التنبؤ وقابلية الاستدامة مسألة حاسمة لحفظ السلام، خاصة فيما يتصل بالقارة الأفريقية. فمع التعقيد المتطور لعمليات حفظ السلام المعاصرة أصبح مهما الاعترافُ بالدور الرائد الذي دأب الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع به في السنوات الأخيرة في منع الصراعات وإدارتها وحلها في القارة، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فمن خلال شتى الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك في بوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أظهر الاتحاد الأفريقي كيف أن عمليات حفظ السلام تساعد في التسوية السياسية للتراعات. وقد تحقق كل ذلك رغم الموارد المحدودة الموضوعة تحت تصرفه.

من الواضح أن جهود الاتحاد الأفريقي تلك إذا أردنا لها أن تفلح وأن تساهم في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قوية وناجحة فإننا يجب أن ننظر بجدية في مسألة جعل الموارد تتسم بالمرونة وإمكانية التنبؤ وقابلية الاستدامة. وفي ذلك الصدد تشعر جنوب أفريقيا بالاطمئنان من تقرير برودي (انظر S/2008/813) والتوصيات الواردة فيه، لا سيما تركيزه على الحاجة إلى علاقة استراتيجية وتنسيق أقوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونأمل أن يذهب التقرير الذي سيرفعه الأمين العام في أيلول/سبتمبر إلى ما يتجاوز التوصيات المدرجة في تقرير برودي فيفسح مجالا سياسيا للدفع قدما بخيارات متنوعة لتمويل بعثات الاتحاد

الأفريقي لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة.

وتتضمن ورقة الأمانة العامة غير الرسمية ملاحظة قوية مفادها أن حفظ السلام ليس دائما الرد الصحيح. وإن وفدي يتفق مع وجهة النظر تلك ويوافق على أن الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات أقل كلفة بكثير سواء من حيث الموارد أو من حيث الأرواح البشرية، وأنهما يجب دائما اللجوء إليهما أولا كأفضل خيار بديل عن نشر قوات حفظ السلام. وذلك يتطلب من الأمم المتحدة أن تبث الحيوية من جديد في آلياتها السياسية تلك بقدرة كاملة وبالعمل المباشر يدا بيد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مركزة بصورة خاصة على تحسين قدرات الإنذار المبكر.

وتجربتنا في الاتحاد الأفريقي تتمثل في أننا قد استخدمنا الوساطة، بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي لمجلس السلام والأمن وبعد اتخاذه زمام مبادرات دون إقليمية، حتى نبين أن الجهود الإقليمية حاسمة الأهمية في معالجة الصراعات الإقليمية. أما المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإنها ما زالت تبذل جهود وساطتها في حل الصراع في زمبابوي ومدغشقر. وفي ذلك الصدد تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور حاسم وتمتلك مزايا نسبية، معظمها نابع من قربها من منطقة الصراع. وجميع جهودنا تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما المادة ٣٣ من الفصل السادس. وهكذا أصبحت الوساطة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وإدراكا منا للتحديات الكامنة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والمتكاملة، تدعم جنوب أفريقيا الجهود المبذولة للربط الفعلي لحفظ السلام باستراتيجيات بناء السلام الواسعة. فبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المنفذة بالتزامن الوثيق مع إصلاح القطاع الأمني، أصبحت ركائز لا غنى عنها في بناء السلام الفعال وما فتئت تساهم في التعمير المستدام في فترة ما بعد الصراع. غير أننا نعتقد أن الحاجة إلى عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد ينبغي النظر إليها من زاوية الحاجة إلى أن تركز عمليات حفظ السلام على مهامها الصميمية.

وفي ذلك الصدد يود وفدي أن يكرر أن عمليات حفظ السلام يجب أن تتسق مع المبادئ والمقاصد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن المبادئ من قبيل موافقة الأطراف وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس ووضع ولايات واضحة قوية وعدم التحيز يجب التقيد بها بأمانة. ويجب أن ينصب التركيز أيضا على الاستخدام الكامل للعمليات السياسية والمهام المتكاملة بدلا من المهمة العسكرية وحدها. وبذلك الأسلوب يمكن لبعثة لحفظ السلام أن تساعد في الحفاظ على الهدف الطويل الأمد بصون السلم والأمن في منطقة مهمتها.

جنوب أفريقيا يراودها شعور قوي أيضا بأن إناطة ولاية قوية لعملية حفظ سلام ينبغي أن تكفل في كل الأوقات حماية كافية لحقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال في الصراع المسلح وحماية المدنيين، مثلما تكفل التصرف الحازم تجاه مرتكبي الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المدنيين. ولا بد من التقيد الصارم أيضا بسياسة عدم التسامح المطلق مع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ختاما، نظل على اقتناعنا بأن مهمة حفظ السلام ليست هينة وأنها لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها. ولا بد أن تكون أداة تيسر تهيئة ظروف أفضل للتنمية المستدامة والحكم الصالح. وإننا ننادي بالأخذ نهج متكامل يشمل بناء السلام منذ بداية عملية حفظ السلام. وتلك الترتيبات يمكن برأينا أن تيسر الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام وأن تشكل حافزا للمشاركة في برامج

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في فترة ما بعد الصراع.

أخيرا، يود وفدي أن يكرر دعمه الثابت لقضية حفظ السلام. ونود أن نطمئن الجميع على تعاوننا في ذلك الصدد. وسنواصل العمل مع الآخرين في اتخاذ إجراءات ملموسة تدفع قدما بالسلام والاستقرار على صعيد المعمورة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويبو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على المساعي التي تبذلونها كرئيس لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس وأن أشكركم في المقام الأول على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع يوليه بلدي أهمية عظمى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر لكم، ومن خلالكم لأعضاء مجلس الأمن الآخرين، ضرورة أن يعقد المجلس مزيدا من الاجتماعات المفتوحة للسماح لأعضاء المنظمة كافة أن يعربوا عن آرائهم وأن يتفاعلوا مع أعضاء المجلس.

وبالمثل أود أن أشكر السيدة سوزانا ملكورا والسيد ألن لوروا على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح، اللتين تابعناهما باهتمام شديد.

الأمم المتحدة تشكل الركيزة التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي الدولي والتي أُسست، كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ولضم قوانا، تحقيقا لتلك الغاية، لصون السلم والأمن الدوليين. ولكن من أجل التخفيف من الضرر الناجم عن فشل الآليات التي وضعت لبلوغ تلك الغاية أصبح ضروريا إنشاء عمليات حفظ السلام.

منذ عام ١٩٤٨ وعمليات حفظ السلام أصبحت واحدة من أكثر الأدوات فعالية في تنفيذ المنظمة لولايتها بموجب الميثاق، وهذا هو السبب الذي يجعل بلدي يعتبر عمليات حفظ السلام، بشتى أشكالها، أداة أساسية صالحة لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن البرهان على نجاح المنظمة سيأتي، في نهاية المطاف، عندما تنتفي الحاجة إلى وجودها، خاصة إلى نشر عمليات حفظ السلام.

ومع إبقاء ذلك الهدف في بالنا، يقدر بلدي تقديرا خاصا الجهود المبذولة في مختلف مجالات المنظمة لتعزيز قدرتها على نشر عمليات حفظ السلام فضلا عن تحسين التنسيق بين الأنشطة على الأرض، وبالمثل، يعتقد بلدي أن المبادرة الفرنسية – البريطانية المتعلقة بالمجلس والمفاهيم المنصوص عليها في ورقة الغفل بعنوان الأفق الجديد توفر عناصر قيِّمة للنظر فيها ضمن المناقشة عن مستقبل عمليات حفظ السلام.

وثمة توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في المنظمة على الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إحراز تقدم في مجال عمليات حفظ السلام. وهناك اتفاق أيضا على أن عمليات حفظ السلام ليست بل ولا يمكنها أن تكون الحل الوحيد الذي ينطبق على جميع حالات الصراع.

وإذا أرادت المنظمة أن تكون أشد فعالية في عملها، علينا أن نصقل الأدوات التي ما فتئنا نستعملها منذ ٥٠ عاما. وعلينا أن ندخل عناصر تمكننا بدقة متزايدة من قياس التقدم المحرز في تنفيذ الولايات. والأكثر من ذلك أن علينا أن ننشئ عمليات لحفظ السلام ذات خطة واضحة تنص على المراحل المتعاقبة التي تمكننا من إرساء الأساس لاستراتيجية الخروج وتفادي الانسحاب المتهور الذي يمكنه أن يجبرنا على العودة لاحقا والبقاء على الأرض إلى أجل غير مسمى. ويجب أن نتصرف مع الإبقاء في بالنا ضرورة تعزيز المؤسسات المحلية كي تتحمل السلطات المحلية المسؤولية عن أمنها الذاتي في الوقت المناسب.

وهنا، المهم إدراك حقيقة أنه بعد مضي ١٠ سنوات تقريبا على صدور تقرير الإبراهيمي، فإن هذا التقرير لا يزال صالحا. وينبغي أن نذكر أنه يوصي في جملة أمور أن تكون الولايات مناسبة وواقعية، وأن تتضمن أحكاما تتعلق بأمن الموظفين والمدنيين إلى جانب قواعد قوية للاشتباك.

ومن العوامل الضرورية على الإطلاق توفير التمويل الكافي للعمليات وتدريب الموظفين. وفي ذلك الصدد، أود التشديد أنه على الصعيد الوطني في الأرجنتين لدينا مركزان لتدريب الموظفين المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – واحد لأفراد الشرطة والآخر للعسكريين. وبالمثل، واقتناعا منا بالحاجة إلى تعزيز التعاون بشأن تدريب الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام، أنشأنا شبكة في المنطقة عام ٢٠٠٧ تتألف من مراكز التدريب للأرجنتين والبرازيل وشيلي وإكوادور وغواتيمالا وبيرو وأوروغواي.

إضافة إلى ذلك، يعتقد بلدي أنه بغية تحسين فعالية عمل الأمم المتحدة، المهم تحسين الاتصال والتنسيق بين أعضاء مجلس الأمن الذين يصوغون ولايات عمليات حفظ السلام والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، التي ستنفذ تلك الولايات على الأرض.

إن الأرجنتين عضو في مجموعة أصدقاء هايتي إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة وعدة أعضاء في المجلس. ومجموعة أصدقاء هايتي مثال واضح على أهمية هذه آليات غير الرسمية. ولدى النظر في مشاريع القرارات التي، في جملة أمور، تجدد دوريا ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، تساعد المجموعة في الإبقاء على دعم الدول الأعضاء للبعثة بغية كفالة استمرار الجهود ووحدة الأهداف.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بتسليط الضوء على أنه في عام ٢٠٠٨، احتفل بلدي بمرور ٥٠ سنة على مشاركته غير المنقطعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويوجد حاليا قرابة ٩٠٠ جندي يعملون في ست بعثات حول العالم وهم يواصلون إظهار التزام الأرجنتين الواضح بصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد المملكة المتحدة على هذه المناقشة الحسنة التوقيت عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى الآراء والأفكار القيِّمة الواردة في ورقة المفاهيم. لقد أثرى وكيل الأمين العام السيد لو روا والسيدة سوزانا ماكورا والجنرال مارتن أغواي المناقشة ببياناتهم القيِّمة، ونحن ممتنون لهم على ذلك.

إن الوفد النيجيري، إذ يمثل مساهما رئيسيا بقوات مع التزام لا يتزعزع بحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، يرحب بالجهود المكثفة والمتضافرة المبذولة بغرض التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نقدر جهود مجلس الأمن لإقامة حوار دائم والإشراف على عمليات حفظ السلام وتقييمها. وننوه أيضا بالورقة الغفل المعنونة الأفق الجديد، وهي عمل مفعم بالأفكار والتأملات حيث تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مزيد من التقييم والمشاركة الدؤوبة.

ويعتقد الوفد النيجيري أن إصلاح حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أمر حتمي، نظرا لسرعة توسعه وتعقده ونطاقه المتعدد الأبعاد. ومع ذلك، يجب أن يتعزز هذا الإصلاح بأعمال ملموسة لمواجهة مشاكل اللوجستيات غير الكافية، وانعدام الإرادة السياسية والتمويل الناقص. وعليه أيضا أن يسد الثغرة القائمة في البعثات، ومعالجة استراتيجيات الخروج المتميعة والعلاقات غير السوية بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

والواقع أن حماية حفظة السلام ورفاههم ينبغي أن يكونا في جوهر هذه الجهود. والأهم من ذلك أن الإصلاح يجب أن يصون المبادئ التوجيهية الأساسية التي على أساسها قام حفظ السلام بوصفه أداة لصون السلم والأمن الدوليين.

وتبرز نيجيريا أهمية التعاون الثلاثي المعزز والشفاف بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وفي حين أن المسؤولية عن التخطيط وتفويض العمليات تقع على عاتق المجلس، يجب أن تكون البلدان المساهمة بقوات مشاركة نشطة في التخطيط للعمليات واستعراضها وتقليصها وإنهائها.

واليوم، بات من الضروري على نحو متزايد توسيع قاعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفدي أن الدول الأعضاء ينبغي ألا تعمل فحسب، وإنما أن تظهر أيضا إرادة سياسية أكبر لمشاطرة عبء عمليات حفظ السلام، لا سيما توفير السوقيات والأفراد.

إن حفظ السلام وبناء السلام عملان متلازمان. فعندما ينشئ المجلس ولاية لعمليات ما لحفظ السلام، ينبغي له أيضا أن ينشئ بعثة لبناء السلام كمكون حيوي لاستراتيجية واضحة للخروج. وما لا يقل أهمية هو تعزيز آليات حل الصراع الدولية والإقليمية والمحلية، ولا سيما آلية الوساطة التي يدعو إليها تقرير برودي. وواقع الحال أن حفظ السلام يجب أن يستكمل بتمويل يمكن التنبؤ به وإرادة سياسية لا تهون وإعادة إعمار اجتماعي واقتصادي. وينبغي أن توجه جهود الإصلاح أيضا إلى تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الهيئات دون الإقليمية في القارة.

وتعرب نيجيريا دون لبس عن دعمها لحماية المدنيين في جميع حالات حفظ السلام وتدعو إلى توفير قدرة لوجستية ملائمة، بما في ذلك القوة الجوية والمعلومات، تحقيقا للفاعلية في الاضطلاع بهذه المسؤولية.

ولعل الوقت قد حان للأخذ بنهج قوي إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحفظ السلام القوي يعني أكثر من منح ولاية للإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. فهو ينطوي على الالتزام الكامل دون إعاقة بتوفير الموارد وإبداء الإرادة السياسية على نحو متسم بالمصداقية لضمان نجاح جميع العمليات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثلة تايلند.

السيدة تشايمونغكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وعلى عقدكم هذه المناقشة الجيدة التوقيت بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن تقديري أيضا لسلفكم، الممثل الدائم لأوغندا، لما أظهره من مقدرة قيادية كرئيس لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

تتسم المناقشة اليوم بأهمية بالغة لأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه في الوقت الحالي كثيرا من التحديات الحرجة، لاضطرارها إلى أن تفعل المزيد بإمكانيات أقل، مع العمل في صراعات تتغير طبيعتها وبيئاتها بسرعة وتتزايد متطلباتها.

ويود وفدي أن يشكر السيد ألن لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة سوزانا ملكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، على الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين اللتين قدماهما اليوم وعلى الورقة غير الرسمية ”خطة لشراكة جديدة: رسم أفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، التي تسلط الضوء على عدد من النقاط الهامة وتقدم توصيات قيمة لكي تفكر فيها الدول الأعضاء. ويود وفدي كذلك أن يشكر الجنرال مارتن لوثر أغواي، قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على إحاطته الإعلامية الثاقبة وعلى قيادته الميدانية.

وتعرب تايلند عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم حركة بلدان عدم الانحياز. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنسلط الضوء على بضع نقاط نرى أنها جديرة بالنظر الجدي.

أولا، هناك ضرورة ملحة لإقامة نظام أفضل وأكثر فعالية للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لأغراض عمليات حفظ السلام. وترى تايلند أن من الأمور الضرورية لضمان مصداقية الولاية ونجاح عملية حفظ السلام إجراء حوار منتظم وشامل بين المجلس والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، قبل عملية النشر وطوالها، بدءا من وضع الولاية إلى الخروج وإنهاء العملية. وتعرب تايلند عن تقديرها للجهد الذي يبذله فريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام، برئاسة اليابان، من أجل التواصل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة واستطلاع آرائها بشأن الحالة الراهنة لعمليات حفظ السلام.

ثانيا، تؤيد تايلند التطور المستمر في مجال حفظ السلام نحو عمليات أكثر تكاملا في النظرة والولاية، مما يتيح لهذه العمليات أن تجمع بشكل فعال بين كل من عناصر حفظ السلام وبناء السلام وتسد الفجوة الحرجة بين وقف القتال والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء مزيد من التأكيد لاستدامة السلام والأمن والتنمية، فضلا عن الإمساك بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني، في وجود استراتيجية واضحة للانتقال السلس.

ويمكن أن تسهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إسهاما هائلا في انتعاش البلد سريعا في أعقاب الصراع. ويمكن لها، بالاستفادة من وجودها في المراحل المبكرة من عملية السلام، أن تساعد على تحقيق السلامة والأمن، ودعم العمليات السياسية، وتنشيط الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الانتقال السريع والسلس إلى مرحلة بناء السلام. ويتيح الاشتراك المبكر في أنشطة بناء السلام فرصة لاستعادة مصادر العيش وتهيئة بيئة من الثقة والاطمئنان وإحلال السلام المستدام. وجملة القول إن أفراد حفظ السلام يمكن أن يصبحوا من أوائل بناة السلام.

ثالثا، تتسم الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بأهمية حيوية. وينبغي أن يؤدي التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى مؤازرة كل منها للأخرى من أجل إيجاد وضع مفيد لجميع الشركاء. وفي كثير من الحالات، تتمتع المنظمات الإقليمية بميزات نسبية وفهم أفضل للتحديات في مناطق كل منها. ويمكن للأمم المتحدة أن تعين على تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية لكي يتسنى لها تقديم دعم أفضل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطقها.

لقد أصبحت الخوذ الزرق التي يرتديها أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة رمزا للأمم المتحدة في أعين الشعوب حول العالم. ويضفي نجاح وتفاني الرجال والنساء الشجعان العاملين تحت علم الأمم المتحدة في مناطق الصراع المختلفة معنى حقيقيا وملموسا على المثل العليا والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وتايلند، بوصفها من الداعمين الأقوياء باستمرار لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طوال عقود وبوصفها بلدا يضع أفراد حفظ السلام التابعين لنا تحت علم الأمم المتحدة في بعثات متنوعة، لها مصلحة في تطور عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإصلاحها. لذلك فإننا سوف نتابع عن كثب وباهتمام المناقشات في هذا الصدد، على مختلف المسارات، ونتطلع إلى أن نسهم فعليا في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد أوفاليس – سانتوس (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لعقد هذه المناقشة بشأن عمليات حفظ السلام.

ويعرب وفدنا عن تأييده للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وتود فترويلا أن تبرز بعض الجوانب التي ذكرت بالفعل ولكنها، رغم ذلك، تتسم بالأهمية والضرورة للحفاظ على مصداقية ومشروعية أداة تم تحديدها في ميثاق الأمم المتحدة وموجهة لأغراض السلام والأمن الدوليين.

وبادئ ذي بدء، يجب ألا تتخذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذريعة لتفادي التصدي للأسباب الفعلية للصراع. ففي مناسبات مختلفة، تقوم بإشعال الصراعات الدولية جهات فاعلة لها مصالح غريبة عن مصالح الأطراف المتورطة، ومصالح ترتبط دون شك بالقوى الفعلية التي تدير آلة الحرب الصناعية على الصعيد العالمي.

وترى جمهورية فترويلا البوليفارية من الضروري أن يجري تنفيذ عمليات حفظ السلام في مراعاة صارمة للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن يُسترشد في حفظ السلام بمبادئه الأساسية، وهي: موافقة الأطراف المعنية، والامتناع عن استخدام القوة، إلا للدفاع المشروع، والحياد. وينبغي ألا يوضع إدراج مفهوم الدفاع في الولاية على نفس مستوى المبادئ التوجيهية الثلاثة، حيث يقتصر تطبيقه على الصعيدين التشغيلي والتكتيكي.

ونتفق كذلك مع فهم حركة بلدان عدم الانحياز لاحترام مبادئ السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تندرج ضمن نطاق الولاية الداخلية. ولا بد من المحافظة على هذا الفهم. كما نتفق مع الحركة على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تتمتع من البداية بالدعم الضروري فيما يتعلق بالموارد. وهي بحاجة خاصة إلى المصداقية في الولايات المأذون بها، وذلك يتوقف على وضوحها وجدواها.

ولدينا اقتناع بأن من الضروري توحيد جميع المبادرات والعمليات لكفالة الاستمرار في التحرك في اتجاه واحد متسق نحو السلام.

وأخيرا، إننا مثل بقية الوفود نرى أن دور اللجنة مهم للغاية. وهنا من الضروري أن يكون للتوصيات والتدابير المعتمدة من الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المسؤولة عن استعراض جميع جوانب عمليات حفظ السلام أثر أكبر في مجلس الأمن والأمانة العامة، الأمر الذي سيفيد الأهداف الجماعية المطلوبة لتحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمتحدث الأخير، الممثل الدائم لنيبال.

السيد (أشاريا) (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني المتكلم الأخير، أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة المجلس هذا الشهر وأن أرحب بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة الجيدة التوقيت بشأن عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر وكيلي الأمين العام، السيد لو روا والسيدة مالكورا، على عرضيهما القيمين عن موضوع هذا الصباح.

إن نيبال بصفتها بلدا مساهما بقوات تولي أهمية كبيرة للمسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، وخاصة تعزيز الفعالية العملية والإدارية في سياق التحديات والقيود التي تشكلها البيئات المتزايدة التعقيد التي تواجه هذه العمليات.

إن حفظ السلام مفهوم دينامي وأداة لصون السلم والأمن الدوليين وحل الصراعات، فضلا عن أنه استراتيجية لسد الثغرات في الدول والمجتمعات الفاشلة أو التي في طريقها إلى الفشل. إن الممارسة الحالية المتمثلة في إعداد سلسلة من التدابير: المذهب، فالولاية، فالميزانية، والدعم لعمليات حفظ

السلام وروابطها مع بناء السلام، تحتاج بوضوح إلى استعراض استراتيجي. وفي هذا السياق، نحن نرحب بالورقتين غير الرسميتين عن الأفق الجديد واستراتيجية الدعم بوصفهما أسرع خطوتين نحو المناقشة وبناء أوسع توافق في الآراء بشأن سبيل المضي قُدُما إلى عمليات السلام الفعالة والكفيّة والحذرة.

إن حفظ السلام جهد يبذل في شراكة بين مجلس الأمن وجهة التمويل والبلدان المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية والبلد المضيف. ويسرنا أن الورقة غير الرسمية الجديدة قد سميت ''جدول أعمال جديد للشراكة''. وهذا يتيح فرصة جديدة لتعزيز عمليات حفظ السلام في وجه التحديات الجديدة، خاصة لأن استعراضا جديدا قد أجري حديثا في عام ٢٠٠٠ في تقرير الإبراهيمي. وبعض التوصيات الرئيسية في ذلك التقرير التي كان من بين ما تخص ضرورة الدعم السياسي والتوجيه الاستراتيجي، والنشر السريع والترتيبات الاحتياطية، والتخطيط والدعم للعمليات، وضرورة المذهب القوي، والولايات وقواعد الاشتباك الواقعية، وتحسين توجيه البعثة وقيادتها وضرورة إشراك البلدان المساهمة بقوات في القرارات الهامة - لا تزال صالحة وينبغي الاستمرار في تنفيذها حتى في وجه التحديات الراهنة.

وبالمثل، لا تزال التدابير المحددة في عمليات السلام عام ٢٠١٠ - خاصة في المجالات الرئيسية الخمسة المتمثلة في شؤون الموظفين، والمذهب، والشراكات، والموارد والتنظيم - هامة وينبغي تنفيذها.

وهناك حقيقة هي أننا حتى بعد ٦٠ سنة من التجربة، نقوم بإنشاء كل بعثة للسلام من نقطة الصفر، بحيث نتعامل مع كل بعثة بانفراد، ونعطي لكل واحدة ميزانية منفصلة ويتعين علينا أن نقفز فوق ذات الحواجز القديمة كل مرة. وهذه الحالة قطعا يمكن تحسينها بالتخطيط التوقعي الرشيد للميزانية، والمرونة التشغيلية بين مختلف البعثات وتوسيع آفاق التخطيط للبعثات الموجودة والجديدة.

إن حفظ السلام لا يمكن أن ينجح بدون مشاركة ذات معنى من البلدان المساهمة بقوات وبرجال شرطة في كل خطوة على الطريق، بما في ذلك التخطيط، وتحديد الولاية والاستراتيجية السياسية. وينبغي أن تُعطَى للبلدان المساهمة بقوات المرونة التشغيلية والمشاركة في وضع قواعد الاشتباك وفق الحالات الفردية.

إن الطلب المتزايد الذي تشهده البلدان المساهمة بقوات، خاصة فيما يتعلق بالمستلزمات اللوجستية المعقدة للمعدات التي تملكها الفرقة العسكرية، يمكن أن يعالج بمد البلدان المساهمة بقوات بدعم لمعدات الفرق والتدريب. وينبغي أيضا توفير الموارد اللازمة للبعثات، التي تتناسب مع المهام في الميدان. ويجب أن تكون الولايات واضحة، غير مبهمة، وقابلة للتحقيق.

إن الانتقال من حفظ السلام وبناء السلام إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية هام للغاية. ونحن نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2009/304)، الذي يوضح التحديات الرئيسية في بناء السلام، بما في ذلك ضرورة الملكية الوطنية، والقيادة الدولية، والدعم والأداء المتماسكان. وينبغي أن ينطبق نفس الأمر على عمليات حفظ السلام. وهناك حاجة إلى تحسين طريقة تعيين الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم من أجل الحد من المعدل العالي للشواغر في البعثات، وكذلك طرائق الشراكات مع المنظمات الإقليمية. وفي حين أن الممارسة الحالية المتمثلة في عقد مناقشات مواضيعية بشأن مسائل مثل حماية النساء والأطفال، وحماية المدنيين، وسيادة القانون، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، ودور التعاون الإقليمي، أمر هام، فإن هذه المسائل لا يمكن معالجتها بمعزل ويجب أن تكون ضمن إستراتيجية شاملة.

وختاما، أود أن أشدد على أنه خلال الاستعراض الجديد، ينبغي للقيم الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - مثل الامتثال للميثاق، وموافقة الأطراف،

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس، وأمن وسلامة الموظفين – أن تطبق على نحو حاسم. وهذه المبادئ يجب عدم التهاون بشأنها حتى في سياق عمليات حفظ السلام الضخمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر كل الذين أسهموا في هذه المناقشة الثرية للغاية. أشكركم شكرا جزيلا على المشاركة وفوق كل شيء على الحضور المتواصل والتركيز الذي أولاه وكيلا الأمين العام طوال اليوم.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يعيد مجلس الأمن تأكيد توصياته الواردة في قراريه ١٣٢٧ (٢٠٠٠) و ١٣٥٣ (٢٠٠١) وفي البيانات التي أدلى بها رئيسه المؤرخة ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (PRST/1994/22)، و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (PRST/1994/62)، و ٢٨ مارس/آذار ١٩٩٦ (PRST/1996/13)، و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (PRST/2001/3)، و ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ (PRST/2004/16)، ومذكرة رئيسه المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/56) ويؤكد عزمه على زيادة تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ هذه التوصيات بالكامل. ويشير المجلس بصفة خاصة إلى ما ورد في بيان رئيسه المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن العوامل المناسبة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام.

”ويرى مجلس الأمن أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل شراكة عالمية فريدة تجلب المساهمات والالتزام من منظومة الأمم المتحدة برمتها. والمجلس ملتزم بتوثيق عرى هذه الشراكة. ويقر المجلس بأهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، والأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة تحقيق جهود حفظ السلام لأفضل النتائج الممكنة.

”وقد سعى مجلس الأمن في الشهور الستة الماضية إلى تحسين الحوار الذي يجريه مع الأمانة العامة ومع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة فيما يتعلق بالإشراف الجماعي على عمليات حفظ السلام، وإلى وضع الممارسات التالية:

”‘١’ إجراء حوار منتظم مع الأمانة العامة بشأن التحديات العامة المتعلقة بحفظ السلام؛

”‘٢’ الجهود المبذولة لتعميق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن والمناقشات التي أُجريت في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛

”‘٣’ عقد اجتماعات سياسية – عسكرية خاصة بعمليات محددة لتحسين التحليل المشترك المتعلق بالتحديات التنفيذية؛

”‘٤’ تشجيع استكمال وثائق التخطيط الذي تقوم به الأمانة العامة بصورة منتظمة بما يكفل الاتساق مع الولايات؛

”‘٥’ تحسين الرصد والتقييم عن طريق استخدام نقاط مرجعية، كيفما وحسبما يقتضيه الأمر، بما يتيح رسم خريطة للتقدم تستند إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة.

”وقد حدد مجلس الأمن عدة مجالات تتطلب المزيد من التمعن من أجل تحسين إعداد

عمليات حفظ السلام وتخطيطها ورصدها وتقييمها وهي كما يلي:

’’١‘ ضمان أن تكون الولايات المتعلقة بعمليات حفظ السلام واضحة ومعقولة وقابلة للتحقيق ومشفوعة بما يناسبها من الموارد. ويشدد المجلس على ضرورة القيام بصورة منتظمة، مع التشاور مع سائر أصحاب المصلحة، بتقييم قوام عمليات حفظ السلام وولايتها وتركيبتها، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء، حسب التقدم المحرز أو تغير الظروف في الميدان؛

’’٢‘ تبادل المعلومات بشكل أفضل ولا سيما بشأن التحديات التي تواجه العمليات العسكرية، وذلك في جملة أمور، من خلال قيام الأمانة العامة بإجراء مشاورات منهجية مع الدول الأعضاء قبل نشر بعثة تقييم تقنية، بشأن أهدافها ومعاييرها العامة، وقيامها بعرض النتائج الرئيسية التي تتوصل إليها، لدى عودتها. ويشجع المجلس الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات بين أعضاء المجلس والأمانة العامة على مستوى الخبراء السياسيين والعسكريين قبل مناقشة تمديد أية ولاية. ويقر المجلس بالحاجة إلى تحسين فرص حصوله على المشورة العسكرية، ويعتزم مواصلة عمله بشأن إقامة آليات لهذا الغرض. وسيواصل المجلس استعراض دور لجنة الأركان العسكرية؛

’’٣‘ ويعتزم المجلس زيادة تواصله مع الأمانة العامة في المرحلة المبكرة لصياغة الولاية، وطيلة فترة نشر البعثة، بشأن الأبعاد العسكرية والأبعاد المتعلقة بالشرطة والعدالة وسيادة القانون وبناء السلام في أية عملية؛

’’٤‘ التعامل المبكر والهادف مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، قبل تمديد أو تعديل ولاية أية عملية لحفظ السلام. ويرحب المجلس بالاقتراحات العملية لتعميق مثل هذه المشاورات. ويقر المجلس بأنه يمكن للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بما لها من خبرة ودراية، أن تسهم بصورة كبيرة في التخطيط لعمليات حفظ السلام، وفي صنع قراراتها، ونشرها على نحو فعال؛ وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالتقرير المؤقت للفريق العامل التابع لمجلس الأمن (S/2009/398) ويشجعه على معالجة مسألة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، وغيرها من أصحاب المصلحة. ويلتزم المجلس بإحراز تقدم بشأن هذه المسألة وباستعراض مدى تقدمه في هذا الصدد في عام ٢٠١٠؛

’’٥‘ زيادة الوعي في مجلس الأمن بالآثار المترتبة على قراراته في الموارد والدعم الميداني. ويطلب المجلس بأن يزود، عند اقتراح بعثة جديدة لحفظ السلام أو عندما يُرتأى إجراء تغيير كبير في ولاية من الولايات، بتقدير للآثار المترتبة على ذلك في الموارد؛

’’٦‘ تعزيز الوعي في مجلس الأمن بشأن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها عمليات حفظ السلام جميعها. ويرحب المجلس بالإحاطات الواردة في هذا الشأن من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم

الميداني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي ينبغي أن تستمر بصورة منتظمة.

”ويقر المجلس بالحاجة إلى تقييم كامل مجموعة الاستجابات، عند تناول أي حالة يمكن أن تُعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، وعدم نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا باعتبارها مصاحبة للاستراتيجية السياسية وليست بديلا عنها. ويقر المجلس بأهمية تعبئة الدعم السياسي والتشغيلي من جميع أصحاب المصلحة والمحافظة عليه.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة الماسة إلى زيادة مجموعة البلدان المتاحة والمساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، ويرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنسيق المساعدة الثنائية لها. ويؤيد المجلس الجهود المبذولة من أجل القيام طوال فترة عمل البعثات بتحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الآخرين، ويقر المجلس بأولوية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي، ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال صون السلام والأمن الدوليين وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لاستعراض عمليات حفظ السلام وتوفير التخطيط والدعم على نحو أفضل، ويشجع الأمانة العامة على مضاعفة تلك الجهود. وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علما بالتقييمات والتوصيات الواردة في ورقتها المعنونة: برنامج شراكة جديدة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذا باستراتيجية الدعم الواردة فيها، ويعتزم النظر فيها بتمعّن.

”ويقر المجلس بأنه يلزم إجراء المزيد من المناقشة فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، من أجل بناء توافق آراء أوسع نطاقا بشأن طائفة من المسائل المختلفة تشمل اتباع نهج قوي لحفظ السلام وتنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين. ويؤكد المجلس من جديد على الأحكام ذات الصلة من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦). ويتطلع، في هذا الخصوص، إلى أن يقوم آجلا في هذه السنة باستعراض تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/23)، بشأن بناء السلام، ويعيد التأكيد بوجه خاص على الحاجة إلى الترابط والتكامل بين صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، والتنمية، من أجل تحقيق استجابة فعالة لحالات ما بعد النزاع، منذ بدايتها. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم في تقاريره بشأن أي بعثة محددة، بيان للتقدم المحرز صوب تحقيق نهجٍ منسقٍ للأمم المتحدة في البلد، ولا سيما ما يتعلق بالثغرات الجوهرية في تحقيق أهداف بناء السلام موازاة مع البعثة.

”وما زال مجلس الأمن ملتزما بزيادة تحسين الأداء العام لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسيُجري استعراضاً آخر في أوائل عام ٢٠١٠“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/24.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.